تصورات الشباب الفلسطيني

حول عملية أوسلو للسلام

النجاح والفشل والبدائل

ورقة عمل رقم 27

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and Refugee Rights

آب 2021

فريق البحث والتحرير: ندين ربيع، أحمد هماش

مونتاج وتصميم: عطا الله سالم

الرقم المعياري الدولي: ISBN: 978-9950-339-57-6

تصورات الشباب الفلسطيني حول عملية أوسلو للسلام: النجاح والفشل والبدائل

آب 2021

© جميع الحقوق محفوظة
بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021
الأصل من هذه الورقة صدر باللغة الإنجليزية

لوحة الغلاف: الفنان الفلسطيني يزن أبو سلامة

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هو مؤسسة أهلية فلسطينية الهوية في منطلقاتها ومبادئها وغاياتها؛ يؤمن أن دوره يتركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي عامّة، وقانون حقوق الإنسان الدولي خاصة. يؤمن مركز بديل أن ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية من قواعد تشكّل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الوطنية من جهة، وإطاراً يحدّد فلسفته، وعلاقاته، ورؤيته في كلّ المراحل وعلى كافّة المستويات من جهة ثانية. ومن خلالها يسعى بديل إلى تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين
هاتف: 02-2777086
تلفاكس: 02-2747346
موقع مركز بديل على شبكة الانترنت : www.BADIL.org

تمت رعاية هذه الدراسة من قِبل مؤسسة روزا لوكسمبورغ عن طريق التمويل المقدَّم من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الفدرالية لجمهورية ألمانيا الاتحادية. يجوز لأطراف أخرى أن تستخدم هذه الدراسة أو أجزاء من محتواه بأريحية، شرط أن تتم الإشارة إلى المرجع الأصلي (الدراسة). إن محتوى هذه الدراسة هو ضمن مسؤولية مركز بديل ولا يعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

قائمــة المحتويــات

1 **مقدمـة**

7 **الفصل الأول: عملية أوسلو للسلام والتغييرات على أرض الواقع**

10 1. السياق الذي أُبرمت اتفاقيات أوسلو فيه ومضامينها

11 1.1. اتفاقية أوسلو الأولى: إطار يخلو من الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية

12 2.1. اتفاقية أوسلو الثانية: إقامة سلطة فلسطينية خاضعة وتجزئة المجزّأ

14 3.1. بين الاحتفالات في حديقة البيت الأبيض وأفول المفاوضات

15 2. إطالة أمد مفاوضات أوسلو: من خمسة أعوام إلى ما يربو على 28 عامًا

16 1.2. وجود وحقوق الفلسطينيين: استمرار سياسات التهجير القسري، وتوسيع المستعمرات ومصادرة الأراضي

18 2.2. الساحة السياسية الفلسطينية: التحرر المقيّد في السياسة الرسمية ومؤسسات الدولة في اللادولة

19 3.2. التنسيق الأمني: تعزيز أمن "إسرائيل"

21 4.2 تبعية الاقتصاد الفلسطيني: السياسات النيوليبرالية والاقتصاد الفلسطيني المشلول الذي يعتمد على المانحين

22 5.2. فلسطين في الساحة الدولية: وضع قانوني غامض واضمحلال حضور الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومزيد من الشرعية لـ "إسرائيل" وإفلاتها من العقاب

25 **الفصل الثاني: تحليل استطلاع الرأي**

25 1. عملية سلام أوسلو: النجاح والفشل

27 2. النجاحات المتصورة لعملية أوسلو للسلام

29 3. تصورات فشل عملية أوسلو للسلام

31 4. التغيرات والتحولات الأساسية بعد أوسلو

35 5. تقييم الأطراف المنخرطة في عملية السلام

38 6. الإطار السياسي لحل الصراع

41 7. مواصفات الدولة المستقبلية

44 **الخلاصة والتوصيات**

52 **ملحق: جداول نتائج الاستمارة**

مقدمة

ما انفكت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" تشاركان بين الفينة والأخرى على مدى العقود الثلاثة المنصرمة في عملية سلمية، عُرفت باسم عملية أوسلو للسلام. فقد انطلقت عجلة المفاوضات في مستهلّ الأمر في مؤتمر مدريد للسلام الذي عُقد في العام 1991، ثم تبلورت وتجسّدت في صورة عملية ملموسة في العام 1993 مع إبرام اتفاقية أوسلو الأولى، أو إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وجرى، بموجب هذه الاتفاقية، تحديد الغاية النهائية المتوخاة من عملية السلام والتي تمثلت في «تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الطرفين»،[1] في حين اشتملت الأهداف الأولية المتوخاة من هذه العملية على وضع إطار لمواصلة المفاوضات وإقامة سلطة فلسطينية تمارس ما يشبه الحكم الذاتي في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967.

وقد أُنشئ كلا الإطار والسلطة الحاكمة، بيْد أن أي أمل في بلوغ السلام وتحقيقه بات اليوم فِعلاً مُغرِقًا في التفاؤل على نحو يفوق ما كان عليه الحال في العام 1991، بالنظر إلى أن عملية أوسلو للسلام لم تضع حدًا للمشروع الاستعماري الذي تتعهده "إسرائيل" وتمضي في تنفيذه على قدم وساق. فقد غدا نظام الفصل العنصري الإسرائيلي الذي تنفذه بصورة ممنهَجة يتجسد بوجه أوضح من أي وقت مضى، على الرغم من تزايُد إفلاتها من طائلة العقاب الواجب توقيعه عليها على الصعيد الدولي. وفي هذه الأثناء، شهد أبناء الشعب الفلسطيني تصاعدًا في وتيرة الانتهاكات التي تمسّ حقوق الإنسان الواجبة لهم والجرائم التي تُقترف بحقهم، بما تشمله من ازدياد حالات تهجيرهم من ديارهم وترحيلهم قسراً عنها، وضم المزيد من أراضيهم، وتوسيع المستعمرات وتضاؤل الحيز السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المتاح لهم وتقلُّصه.

وفي هذا السياق، باتت الأطراف المعنية كافة تدرك أن الفشل كان من نصيب عملية أوسلو للسلام، أو صارت تعبّر عن استيائها منها على الأقل. ففي العام 2018، وفي أعقاب إعلان إدارة ترامب بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، صرّح محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، أن «إسرائيل قتلت أوسلو. لقد أنهت أوسلو. نحن الآن سلطة بلا أي سلطة، واحتلال

---

1 «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات بالحكم الذاتي المؤقت»، 13 أيلول 1993، الديباجة، على الموقع الإلكتروني: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IL%20PS_930913_DeclarationPrinciplesnterimSelf-Government%28Oslo%20Accords%29%28ar%29.pdf [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020].

دون كلفة».[2] وعبر الرئيس عباس بتصريحات مماثلة في شهر أيار 2020 في معرض ردّه على التهديد الذي لوّحت به "إسرائيل" بضم المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية بحكم القانون، عندما صرّح بأن «منظمة التحرير، ودولة فلسطين قد أصبحتا في حِلّ من جميع الاتفاقات [اتفاقيات أوسلو] [...] مع الحكومتين الاميركية والإسرائيلية».[3]

كما أكد وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أفيغدور ليبرمان، أنه «على مدى الأعوام الستة عشر التي مرت على إبرام اتفاقيات أوسلو، لم نتمكن من إحلال السلام في المنطقة، وأنا مستعد للمراهنة على أنه لن يكون ثمة سلام في غضون 16 عامًا آخر، كذلك. ومن المؤكد أن ذلك لن يكون على أساس حل الدولتين».[4] وفي موازاة ذلك، أعربت الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما عن رأيٍ مفاده أن أمرًا واقعًا قد برز واستجدّ في أعقاب عملية أوسلو للسلام، وهو وضع «يفضي إلى قيام دولة واحدة، أو احتلال دائم».[5] كما صرح منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف قبل ذلك بأنه «ليس ثمة سلام في الشرق الأوسط»، وذلك في معرض إشارته إلى غياب استعداد الإسرائيليين والفلسطينيين للانخراط في المفاوضات.[6]

وبصرف النظر عن هذه الاعترافات الواضحة بجوانب الخلل والقصور التي تشوب عملية السلام، فما فتأت الأطراف المعنية تبدي الالتزام بها، أو التقيد بها حيثما اقتضى الأمر ذلك. فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس عباس في مطلع العام 2020، في معرض ازدرائه واستخفافه بمقترح السلام الذي طرحته إدارة ترامب ومشاركة الولايات المتحدة بقوله: «إننا [منظمة التحرير الفلسطينية] نؤكد التزامنا بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على اساس حل الدولتين، [...] على أن تجري المفاوضات لتحقيق ذلك تحت رعاية دولية متعددة [...] وعبر مؤتمر دولي للسلام، وفق الشرعية

2 David M. Halbfinger, "Abbas Calls Accords Dead and Blasts U.S.: 'Damn your Money!'," *New York Times*, 14 January 2018, available at: https://www.nytimes.com/2018/01/14/world/middleeast/abbas-palestinians-trump.html [accessed 23 August 2021].

3 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «الرئيس: نحن الآن في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الاميركية والإسرائيلية بما فيها الأمنية»، الأرشيف، 19 أيار 2020، على الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=XtMXJQa876480758736aXtMXJQ [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

4 Joharah Baker, "OPT: Unfortunately, Lieberman is Right," *Miftah Press Release*, 24 August 2009, available at: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/opt-unfortunately-lieberman-right [accessed 23 August 2021].

5 David Remnick, "The Obama Administration's Final Warning on the Middle East Peace Process," *The New Yorker*, 28 December 2016, available at: https://www.newyorker.com/news/news-desk/the-obama-administrations-final-warning-on-the-middle-east-peace-process [accessed 23 August 2021].

6 Al-Jazeera, "Palestinians Threaten to Quit Oslo Accords over Trump Peace Plan," *Al-Jazeera News Agencies*, 26 January 2020, available at: https://www.aljazeera.com/news/2020/1/26/palestinians-threaten-to-quit-oslo-accords-over-trump-peace-plan [accessed 23 August 2021].

الدولية».[7] كما لو كان الفشل الذي واكب عملية أوسلو للسلام برمتها يُعزى إلى الدور الذي تتولاه الولايات المتحدة بصفتها وسيطاً، وليس إلى إطار ومنهج هذه العملية بمجمله.

وفضلاً عن ذلك، فلم تمضِ فترة وجيزة على إعلان التحلل "من جميع الاتفاقيات والتفاهمات مع الحكوميتين الاميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما فيها الامنية"، حتى استأنفت السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، حيث أبدت بذلك الالتزام في واقع حالها بأحكام اتفاقيات أوسلو وتقيدت بما تمليه عليها من قواعد.[8] وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد أعاد الرئيس الأمريكي، جو بايدن التأكيد مؤخراً «أننا ما زلنا في حاجة إلى حل قائم على إقامة دولتين. وهذا هو الإجابة الوحيدة».[9] وصرح مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن «لا أحد في المجتمع الدولي يشكّك في الأساس القائل إن أي حلّ يجب أن يقوم على أساس دولتين» وأن العودة إلى المفاوضات بناءً على هذا الأساس أمر تقتضيه الضرورة.[10] ومع ذلك، فلا يسري هذا الالتزام بعملية السلام بالضرورة على "إسرائيل"، التي سرعان ما توجه أصابع الاتهام إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها المسؤولة عن إخفاق عملية أوسلو للسلام كلما هددت السلطة بوقف التنسيق الأمني أو تمنّعت عن المشاركة في مسار المفاوضات. وعوضًا عن ذلك، تواصل "إسرائيل" تنفيذ مشروعها الاستعماري وإدارته دون أي عقبات تعترضها، وترفض أي اتفاقية لا تكفل لها إذعان الفلسطينيين لها إذعاناً تامًا، مثلما كان عليه الحال فيما يُسمى بصفقة القرن. وفي هذا المقام، يُعرَف عن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، نفتالي بينيت، رفضه قيام دولة فلسطينية وللمفاوضات أيضا، فهو القائل في أحد خطاباته: «سأبذل كل ما في وسعي لكي أتأكد من أنهم [الفلسطينيون] لن يحصلوا على دولة أبدًا [...] لا مزيد من المفاوضات، ولا مزيد من الأوهام».[11]

إن دينامية التقلّب ما بين الاعتراف بفشل عملية السلام، والادعاء بالالتزام بها، ورفضها رفضًا قاطعًا تتسم بالتناقض الصارخ، ولا تشير إلى إمكانية التوصل إلى حل نهائي. ولذلك، فليس من

7 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، مصدر سابق.

8 David M. Halbfinger, "Reassured by Biden Win, Palestinians will Resume Cooperation with Israel," *New York Times*, 17 November 2020, available at: https://www.nytimes.com/2020/11/17/world/middleeast/israel-palestinians-security-annexation.html [accessed 23 August 2021].

9 Servet Günerigök, "Biden Says Two-State Solution 'only answer' to Israel, Palestine," *Anadolu Agency*, 22 May 2021, available at: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/biden-says-two-state-solution-only-answer-to-israel-palestine/2250673 [accessed 23 August 2021].

10 أخبار الأمم المتحدة، «في آخر إحاطة له في منصبه، ملادينوف يحث الإسرائيليين والفلسطينيين على العودة إلى مسار المفاوضات الهادفة»، 21 كانون الأول 2020، على الموقع الإلكتروني: https://news.un.org/ar/story/2020/12/1067992 [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

11 David Remnick, "The Party Faithful," *The New Yorker*, 13 January 2013, available at: https://www.newyorker.com/magazine/2013/01/21/the-party-faithful [accessed 23 August 2021].

المنطق في شيء الاستمرار في هذه العملية، دون الوقوف على هذه المسائل أو مواجهتها – مع أن تجاهلها واستمرار دينامية التقلّب هذه يُعَدّ أمراً مريحًا بالنسبة للأطراف المعنية كافة. أما المسألة التي ما زالت معلّقة فتكمن في أنه لم يجرِ طرح أي حل بديل لعملية سلام أوسلو. ولهذه الغاية، ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن نفهم عملية السلام بمزيد من التعمق، وأن نستوعب الأسس التي تقوم عليها والتبعات التي تتمخض عنها والخلل الذي اعتراها، لكي نضمن التوصل إلى بديل لا يقع فريسة للمسائل نفسها. ويغيب تحليل شامل ووافٍ من هذا القبيل عن الخطاب العام السائد، الذي يحضّ على الالتزام الدائم بحل الدولتين وبعملية السلام في صورتها الراهنة، على مستوى القيادة على الأقل، عوضًا عن التشجيع على تفكيك هذا المفهوم ونقضه وإعادة صياغة تصور لمبدأ أكثر ملاءمة يضع في اعتباره الوقائع القائمة على الأرض اليوم.

ومما له صلة بهذا الجانب أيضًا أن أحدا لم يتشاور مع أبناء الشعب الفلسطيني بشأن عملية أوسلو للسلام عند إطلاقها، بينما ما زالت القيادة الفلسطينية تعلن أن هذه العملية باتت ميتة في الوقت الذي لا تفتأ تتصرف فيه على هدي منها. فالحال هو ذاته لم يتغير، حيث يُقصى أبناء الشعب الفلسطيني من المباحثات التي تتناول إمكانية طرح نُهُج بديلة لتحقيق السلام والعدالة. لقد جرى تهميش شريحة بعينها من شرائح الشعب الفلسطيني وإقصاؤها من عملية السلام، وهي فئة الشباب الفلسطينيين، الذين يُعرفون أيضًا بمسمى «جيل أوسلو». وتكتسب وجهة النظر التي يبديها هذا الجيل أهمية قصوى لأنهم وُلدوا في عهد حكم أوسلو، وما برحوا مجبَرين حتى يومنا هذا على تحمُّل وطأة ما نجم عنه من تداعيات وتبعات. ولذلك، لا بد من إتاحة منصة لهؤلاء الشباب لكي يعبّروا عن آرائهم بشأن عملية أوسلو للسلام وإشراكهم في العمل على صياغة حلول بديلة – وهو أمر غائب تمامًا في الخطاب العام.

تسعى هذه الورقة فيما يلي من سطورها إلى سدّ هاتين الثغرتين من خلال طرح تحليل شامل يقف على وجهة نظر الشباب الفلسطيني بشأن نجاح عملية أوسلو للسلام أو فشلها أو كلا الأمرين معًا، إلى جانب فهم وجهة نظرهم/ن حيال هذه العملية والسمات العامة التي تَسِم الحل أو الحلول البديلة التي يرونها. ولبلوغ هذه الغاية، تعتمد الورقة اسلوبا ينطوي على مجموعة من الوسائل، بما يشمله من مراجعة الكتابات المنشورة في هذا الموضوع، وتحليل النصوص وإجراء استطلاع للرأي. ويسعى مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، من خلال ذلك، إلى إثارة نقاش قانوني وسياسي واجتماعي واسع يتناول عملية السلام، ومواطن إخفاقها والنُهج البديلة الممكنة من وجهة نظر الشباب الفلسطيني. وبناءً على ذلك، يتبوأ التركيز على الشباب الفلسطيني وتشجيعهم/ن على الاضطلاع بدور فاعل في الخروج بتصور البدائل المتاحة لبلوغ حل نهائي موقعًا محوريًا في هذه الورقة.

منهجية البحث والعينة

من أجل تفعيل هذه الدارسة التي تتناول عملية أوسلو للسلام من وجهة نظر الشباب الفلسطيني، أجرينا في بادئ الأمر استعراضًا للمؤلفات المنشورة في هذا المضمار، حيث شمل هذا الاستعراض تقييم مجموعة من المصادر الرئيسية، والكتابات الثانوية، والمؤلفات غير الرسمية، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية. وبناءً على ذلك، طبّقنا نهجًا نوعيًا متعدد التخصصات من خلال إيراد طائفة من التحليلات التاريخية والسياسية والسوسيولوجية. وقد أسهم هذا البحث والتحليل في توجيه العمل على إعداد استطلاع الرأي، الذي شكّل جوهر منهجية البحث، بالنظر إلى أنهما ساعدا في تحديد نوع الأسئلة التي كان ينبغي إدراجها ضمن استطلاع الرأي وكيفية تأطير العناصر المختلفة التي تشكّل عملية أوسلو للسلام. كما طرحنا، في سياق عملنا على صياغة الأسئلة التي تضمّنها الاستبيان، أهم العناصر والمظاهر التي تَسِم عملية السلام بغية تقييم وجهة النظر التي يحملها الشباب إزاءها وتقييم درجة وعيهم بها.

وشمل المسح أسئلة طلبت إلى الشباب بيان حل سياسي نهائي ونوع الدولة التي يرغبون في العيش في كنفها. وبذلك، يسّر المسح للشباب الفلسطيني منصة أتاحت لهم إبداء ما يفضلونه من بدائل متباينة بخلاف عملية أوسلو للسلام. كما تم استشارة خبير خارجيً في مجال إعداد الاستبيانات للتأكد من أن الأسئلة قد صيغت على نحو يتسم بالحياد ومن أنها استوفت جميع المحاور الأساسية التي يشملها المسح.

وعلى وجه العموم، جرى توزيع الاستبيان على شبكة الإنترنت في سياق الالتزام بالقيود التي فُرضت لمواجهة جائحة كورونا، وضمان إشراك الشباب الفلسطيني في الشتات. وقد حدد هذا الاستبيان الفئة التي يستهدفها بالشباب الذين/اللواتي تتراوح أعمارهم/ن من 18 عامًا إلى 35 عامًا، ولم يقبل أي إجابات من فئات غير هذه الفئة العمرية. وجرى تعميم الاستبيان على شبكة الإنترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كما أُرسل مباشرةً إلى المنظمات والمجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية التي تجمعها صلات وعلاقات بالشباب الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وفلسطين المحتلة في العام 1948 وفي الشتات.

نُفذ الاستبيان على مدى فترة بلغت ثلاثة أسابيع بمجموعها واختُتم عندما اندلعت «الهبّة» وشنت "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة خلال شهر أيار 2021. ويرجع سبب وقف الاستبيان إلى محاولة تجنب أثر حالة العدوان على الوعي/الرأي حيث يمكن لهذه الحالة ان تفرز أثرًا مؤقتًا على وجهة نظر الشباب لأنها لا تقع ضمن نطاق الأمر الواقع الاعتيادي الذي تمخّض عن عملية

أوسلو للسلام. عندما تم إيقاف الاستبيان، بلغ عدد المستطلعة آرائهم/ن 695 شابًا وشابة، كان ما نسبته 58.4 في المائة منهم من الذكور و41.6 في المائة من الإناث. وكان متوسط العمر 27.4 سنة، حيث مثّل المشاركون/ات الذين تراوحت أعمارهم/ن من 30 عامًا إلى 35 عامًا أغلبية من شملهم الاستطلاع، أي ما نسبته 39.7 في المائة.

وفيما يتعلق بمكان إقامة المستطلعة آرائهم، كان 42.9 في المائة منهم من سكان الضفة الغربية، و19 في المائة من المقيمين في الشتات في الدول العربية، و16 في المائة من قطاع غزة، و13.7 في المائة من فلسطين المحتلة في العام 1948، و5.3 في المائة من القدس، و2.3 في المائة من الشتات البعيد في دول غير عربية. وفيما يتصل بوضع المشاركين/ات في الاستطلاع من ناحية التهجير، كان 398 مشاركًا/ة من اللاجئين و103 من المهجَّرين داخلياً، بينما أشار 194 مستطلعًا/ة إلى أنهم/ن لم يتعرضوا للتهجير من قبل على الإطلاق. ومن المثير للانتباه أن ما نسبته 56.8 في المائة من المشاركين/ات في استطلاع الرأي يحملون درجة البكالوريوس و20.9 درجة الماجستير، بينما بلغت نسبة الذين أكملوا تعليمهم الأساسي فقط 3.5 في المائة. وفضلاً عن ذلك، يعمل 48.4 في المائة من المستطلعة آرائهم في القطاع الخاص، و26.4 في القطاع العام، و25.2 في المائة في منظمات المجتمع المدني.

ولا تكمن الأهمية التي تكتسيها هذه الورقة في الرأي الذي يبديه 92.7 في المائة من المستطلعة آرائهم، والذين يعتقدون بأن عملية أوسلو للسلام أخفقت وفشلت وحسب، وإنما ايضا في الرأي الذي أعرب عنه الشباب إزاء الدور الذي تؤديه الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية كذلك، إلى جانب مظاهر الحل البديل المتصوَّر. بالوقوف على وجهة نظر هؤلاء الشباب يصبح بوسع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية، أن تُعِدّ نهجًا يرتكز على حقوق الإنسان بحيث يفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم.

الفصل الأول:

عملية أوسلو للسلام والتغييرات على أرض الواقع

يشير مصطلح عملية أوسلو للسلام إلى سلسلة من المفاوضات والاتفاقيات التي أُبرمت بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية لهدف بدا في ظاهره أنه يرمي إلى «تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الطرفين»،[12] وبما أن السلام كان يمثل الهدف النهائي الذي توخّته عملية أوسلو للسلام، فقد انطوت الأهداف الأولية لهذه العملية على إقامة سلطة فلسطينية مؤقتة تتولى نوعا من الإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحاب القوات الإسرائيلية تدريجيًا من الأرض الفلسطينية المحتلة، والتفاوض على تسوية دائمة في غضون خمسة أعوام بخصوص ما يُسمى قضايا الوضع النهائي، وهي القدس واللاجئون والمستعمرات والترتيبات الأمنية والحدود.[13] وبناءً على ذلك، لا تشكل عملية أوسلو للسلام، بما شملته من اتفاقيات وتفاهمات، معاهدة سلام في حد ذاتها. فعوضًا عن ذلك، كان الهدف المنشود من هذه العملية واتفاقياتها يكمن في إقامة ترتيبات للحكم المؤقت في أجزاء من الأرض المحتلة عام 1967 ووضع إطار لتيسير مواصلة المفاوضات بشأن تسوية نهائية بين الطرفين، بحيث يُصار إلى إبرامها بحلول نهاية العام 1999.

وفي أعقاب المفاوضات السرية التي جرت في أوسلو خلال العام 1993، تُوِّجت العملية برسائل الاعتراف المتبادل، التي وُقعت في يوم 10 أيلول 1993، حيث اعترفت "إسرائيل" بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني واعترفت المنظمة بحق "إسرائيل" في الوجود.[14] وبعد ذلك بأيام قليلة، جرى التوقيع رسميًا على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاقية أوسلو الأولى)، الذي حدد الإطار المتوقع للانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة وإطار الحكم الفلسطيني، وذلك في احتفال عام في حديقة البيت الأبيض، إيذاناً بانطلاق المفاوضات الثنائية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية.[15] وفي العام التالي، وقّعت "إسرائيل" والمنظمة الاتفاقية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، التي

12 إعلان المبادئ، مصدر سابق.

13 المصدر السابق، المادة الخامسة، الفقرة (3).

14 «الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية، تونس والقدس»، 9 أيلول 1993، على الموقع الإلكتروني: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/9066.pdf [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

15 إعلان المبادئ، مصدر سابق.

نصت على انسحاب القوات الإسرائيلية انسحاباً جزئيًا من أريحا وغزة، ووضع البروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية موضع التنفيذ وإقامة السلطة الفلسطينية التي كان الراحل ياسر عرفات أول رئيس لها.[16] وفي العام 1995، وُقِّعت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، أو اتفاقية أوسلو الثانية، بالاستناد إلى الأسس التي أرستها اتفاقية أوسلو الأولى، حيث بيّنت على وجه التحديد الصلاحيات والمسؤوليات المحدودة التي أُوكلت إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، ووضعت مرة أخرى الأسس لإجراء المزيد من المفاوضات.[17]

ولم يحرز تنفيذ الاتفاقيات، على مدى الأعوام التي تلت تبنّيها، أي تقدم على الوجه الذي ورد التعهد به في نصوصها، لا من ناحية الانسحاب الإسرائيلي ولا في مفاوضات الوضع النهائي. وسعت اتفاقيات أخرى أُبرمت بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، من قبيل بروتوكول مدينة الخليل الذي وُقع في العام 1997 وبيَّن تفاصيل انسحاب القوات الإسرائيلية من المدينة، ومذكرة واي ريفر في العام 1998 ومذكرة شرم الشيخ في العام 1999، إلى تعزيز تنفيذ المفاوضات وإحيائها، بيد أنها أخفقت بسبب المماطلة التي شهدها إنفاذ الاتفاقيات ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود. وبحلول شهر أيار/مايو 1999، انقضت الفترة الانتقالية التي بلغت خمسة أعوام دون التوصل إلى تسوية نهائية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي العام 2000، حاوت قمة كامب ديفيد إنقاذ عملية أوسلو للسلام، ولكن لم يُكتب لها النجاح كذلك في إنقاذها بالنظر إلى أن الحلول التي اقتُرحت بشأن قضايا الوضع الدائم كانت تتسم بالغموض والإبهام في أحسن أحوالها، وتنكر حقوق الفلسطينيين وسيادتهم على إقليمهم إنكارًا تامًا.[18] وحتى لا نغالي في تبسيط الأمور، فقد وجد الإنكار المتواصل الذي طال حقوق أبناء الشعب الفلسطيني الأساسية وغير القابلة للتصرف، ومشاعر الإحباط التي سادت في أوساط الفلسطينيين واستياؤهم من فشل هذه القمة وانعدام جدوى عملية السلام برمتها التعبير عنه

16 «اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا (اتفاقية القاهرة)»، 4 أيار 1994، على الموقع الإلكتروني: http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/351.htm [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

17 «الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة»، 28 أيلول 1995، على الموقع الإلكتروني: http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/28-9-1995.pdf [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020].

18 «البيان الثلاثي الصادر عن البيت الأبيض بعد انتهاء قمة كامب ديفيد»، 25 تموز 2000، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/7984.pdf [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020]. وأنظر:
Institute for Middle East Understanding, "What did, in fact, happen at Camp David in 2000?", 28 October 2005, available at: https://imeu.org/article/what-did-in-fact-happen-at-camp-david-in-2000 [accessed 23 August 2021].

في اندلاع الانتفاضة الثانية وانطلاق شرارتها. وفي العام 2003، طُرحت خريطة الطريق للسلام، والتي كان من الواضح أنها شكّلت امتدادًا لعملية أوسلو للسلام وأبقت على مواطن الضعف ذاتها التي شابت اتفاقيات أوسلو.[19]

وبعد ذلك، عملت أسرة المجتمع الدولي والولايات المتحدة على صياغة مقترحات متباينة كانت الغاية منها التأكيد على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، ولكنها رُفضت كلها أو فُرِّغت من مضمونها على نحو خطير، ولم تزل عملية السلام في حالة من الجمود منذ ذلك الحين، حيث لم تُطرح أي اتفاقيات جوهرية أخرى ولا يوجد سوى أمل ضئيل أو لا يوجد أمل البتة في إحيائها.[20] فعلى سبيل المثال، قوبلت المساعي التي بذلتها إدارة أوباما في سبيل دب الحياة في مباحثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية في الفترتين الواقعتين بين العامين 2009 و2010 والعامين 2013 و2014، برفض حاسم أبدته "إسرائيل" بشأن تجميد بناء المستعمرات، بل إن تشييد هذه المستعمرات شهد تصاعدًا في واقع الأمر. ومع مرور السنوات، طرأ تغيير سلبي على الحالة القائمة على أرض الواقع فيما يتصل بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف إلى حد بات معه أي إعلان عن بلوغ سلام دائم يلوح في الأفق على أساس القرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة، على الوجه الذي تقصده عملية السلام، لا يتجاوز تعليل النفس بالاوهام.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت عملية السلام لا تشكل الخطاب السائد حول القضية الفلسطينية فحسب، بل تتحكم كذلك في حياة أبناء الشعب الفلسطيني، وهو ما يُعَدّ مؤشرًا على استمرار اتسامها بالأهمية. ولغايات توضيح هذا المنحى، يُستهلّ هذا الفصل بالوقوف على المضامين الرئيسية الواردة في اتفاقيات أوسلو، إلى جانب السياق المحيط بنشأتها، ثم يدرس التغيرات الأساسية الحاصلة على أرض الواقع والتي تُعزى إلى عملية أوسلو للسلام، بصورة مباشرة وغير مباشرة.

---

19 Richard Falk, "Oslo +20: A Legal Historical Perspective," in *The Oslo Accords 1993-2013: A Critical Assessment*, Petter Bauck and Mohammed Omer, (eds.) (American University in Cairo Press, 2017).

20 وكان آخر هذه المقترحات «صفقة القرن» التي طرحها رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب، أنظر مركز بديل، «ورقة موقف: رؤية ترامب / صفقة القرن: تصفية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وإخلال خطير بالقانون الدولي» (بيت لحم، مركز بديل، 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://www.badil.org/ar/publications-ar/press-releases/91-2020/5098-pr-ar-100720-32.html. وأنظر، أيضًا:
Zaha Hassan, "From Clinton to Obama, U.S. Peace Deals have Paved the Path to Apartheid," *Carnegie Endowment*, 30 January 2020, available at: https://carnegieendowment.org/2020/01/30/from-clinton-to-obama-u.s.-peace-deals-have-paved-path-to-apartheid-pub-80938 [accessed 23 August 2021].

1. السياق الذي أُبرمت اتفاقيات أوسلو فيه ومضامينها

في شهر كانون الأول 1987، انطلقت شرارة الانتفاضة الأولى في الأرض الفلسطينية المحتلة في وجه الاحتلال الإسرائيلي، الذي كان يبسط هيمنته عليها ويمعن في ممارساته القمعية والوحشية على مدى السنوات العشرين الماضية. وبجانب التغيرات على الصعيد الدولي والتي تجسدت بانهيار الاتحاد السوفييتي، وانخراط الولايات المتحدة في حل النزاعات في مناطق مختلفة حول العالم، فقد ساد الافتراض بأن الانتفاضة أقنعت "إسرائيل" بالانخراط في محادثات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد الذي انعقد في العام 1991 بعدما أدركت "إسرائيل" أن احتلالها الجاثم على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لن تُكتب الاستدامة له.[21] وبحلول شهر تشرين الثاني 1988، واستمرارا لنهج التنازلات الذي خطّ وشرعن مسار التنازلات عبر ما سمي ببرنامج النقاط العشر لعام 1974،[22] سلّمت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود "إسرائيل" داخل الخط الأخضر وأعربت عن استعدادها لقبول إقامة دولة فلسطينية على ما تبقى من الأراضي في الإقليم القابع تحت نير الاحتلال منذ العام 1967.[23] وواجه هذا القبول رفضًا واسعًا في أوساط الفلسطينيين الذين نظروا إليه على أنه يضمر سوء النية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين الذين يحملون المواطَنة الإسرائيلية، ويهدد مشروع التحرير والروح الثورية التي وسمت تقرير مصير الفلسطينيين بوجه أعم. واستجابة لذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية التي كانت تتشكل من ائتلاف حزبيْ الليكود والعمل أنه، وعلى الرغم من التنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية بشأن قبول حل قائم على أساس دولتين على حدود العام 1967، «لن تطرأ أي تغييرات على وضع يهودا والسامرة وغزة بخلاف تلك التي تتوافق مع المبادئ التوجيهية الأساسية التي تتبناها الحكومة [الإسرائيلية]»، وأنه لن تقوم لدولة فلسطينية قائمة.[24] وتُعَدّ المواقف المتباينة التي أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية و "إسرائيل" قبل العام 1993 نذيرًا بما سيأتي عليه مضمون اتفاقيات أوسلو وفحواها، والتي شهدت في جانب كبير منها ضلوع المنظمة في تقديم تنازلات في الوقت الذي أصرت فيه "إسرائيل" على مواصلة مشروعها الاستعماري باعتباره "عملية" مستمرة.

---

21 Noam Chomsky, "The Intifada and the Peace Process," *The Fletcher Forum of World Affairs*, vol.14, no. 2 (summer 1990), pp. 345-353.

22 المجلس الوطني الفلسطيني، البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية (برنامج النقاط العشر)، الدورة 12، القاهرة، حزيران 1974، متوفر على: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3789. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 18، (A/43/827) تشرين الثاني 1988، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/43/827.

23 United Nations Security Council, A/43/827, 18 November 1988, available at: https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/6EB54A389E2DA6C6852560DE0070E392

24 ورد في:
Noam Chomsky, "The Oslo Accords: Their Context, Their Consequences," in *The Oslo Accords 1993-2013: A Critical Assessment*, Petter Bauck and Mohammed Omer (eds.) (American University in Cairo Press, 2017).

1.1. اتفاقية أوسلو الأولى: إطار يخلو من الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية

تنص المادة الأولى من اتفاقية أوسلو الأولى على أن الهدف من المفاوضات يكمن في «إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة، المجلس المنتخب («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973) [...]».[25] كما تشترط هذه الاتفاقية أن سلطة الحكم الذاتي المؤقتة الفلسطينية، وهي السلطة الفلسطينية القائمة اليوم، تملك الحق في الاضطلاع بالحكم الذاتي داخل «إقليم الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية والإسرائيليون [...]».[26] وكان من المقرر أن ينفَّذ الحكم الذاتي في شؤون التعليم والثقافة والصحة والرفاه الاجتماعي والضرائب المباشرة والسياحة على مراحل مختلفة بموازاة الانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من المفترض أن تمتد هذه الفترة المؤقتة المقررة للحكم الذاتي الفلسطيني الجزئي لخمس سنوات، تنطلق خلالها مفاوضات الوضع الدائم من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي على أساس القرارين 242 و338. وفي هذه الأثناء، «ستظل إسرائيل [...] مسؤولة عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين».[27]

وبدا أن إطار اتفاقية أوسلو الأولى، الذي أرسى الدعائم الأساسية لعملية السلام برمتها، يرتكز في أساسه على نهج ينطوي على إقامة دولتين، رغم عدم الإشارة بشكل صريح في الاتفاقية لإقامة دولة فلسطينية، من أجل تحقيق حل سلمي. وتضمّن هذا الإطار شرعنة وجود "إسرائيل" وتقسيم فلسطين الانتدابية إلى كيانين منفصلين، وانطوى على مساس بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية. ومما له أهمية حاسمة في هذا المقام أنه وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات فُهمت على أنها تلمّح إلى إمكانية إقامة دولة فلسطينية، فإن أحكامها لم تورِد إشارة صريحة لا لبس فيها إلى الحقوق غير القابلة للتصرف لأبناء الشعب الفلسطيني (أي الحق في تقرير المصير أو حقوق اللاجئين الفلسطينيين، على الوجه الذي ينص عليه القرار 3236 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1974)[28] أو إلى استقلال الفلسطينيين وبسط سيادتهم على إقليمهم.

---

25 إعلان المبادئ، المادة الأولى، مصدر سابق.

26 المصدر السابق، المادة الخامسة، الفقرة (3)، .

27 المصدر السابق، المرفق الثاني، .

28 الجمعية العامة، قضية فلسطين، القرار 3236 (د-29)، 22 تشرين الثاني 1974، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/RES/3236(XXIX) [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020].

كما لا يشمل القراران 242 و338 الصادران عن مجلس الأمن، واللذان أشارت اتفاقية أوسلو الأولى إلى أنهما يشكلان الأساس الذي تنبني التسوية النهائية عليه، الحقوق الوطنية الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني في نطاقهما، ولا سيما الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم (وذلك على الرغم من أنهما يشيران إشارة يلفها الغموض إلى «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»).[29] كما تأكد الافتقار إلى المصداقية في التعامل مع حقوق الفلسطينيين في النهج الذي سلكته اتفاقيات أوسلو من خلال تأجيل قضايا القدس واللاجئين والمستعمرات والترتيبات الأمنية والحدود – وهي القضايا التي تتبوأ الأهمية القصوى لدى الفلسطينيين - إلى مفاوضات الوضع الدائم. وهذا يبرهن في مضمونه على أنه لم تقدَّم أي ضمانات لأبناء الشعب الفلسطيني بأن "إسرائيل" سوف تضع حدًا لتوسعها الاستعماري على أراضيهم بما في ذلك سعيها إلى تهويد القدس، أو الوفاء بالالتزامات التي تملي عليها جبر الضرر الذي وقع على اللاجئين الفلسطينيين. فمرة أخرى، اتّضح انعدام الاعتراف الأصيل بحقوق الفلسطينيين وأُميط اللثام عنه في الانسحاب التدريجي الذي نفذته إسرائيل وما تبعه من حصر نقل الشؤون الثقافية والتعليمية والمدنية والاجتماعية إلى «سلطة الحكم الذاتي» الفلسطينية، في الوقت الذي تتولى فيه "إسرائيل" المسؤولية عن الأمن الداخلي والخارجي. وكما يتضح للمراقبين اليوم، لم يُتِح ما جاء في إطار اتفاقيات أوسلو من تجاهل صارخ وتغافل سافر عن الحقوق الواجبة للفلسطينيين لإسرائيل أن تواصل مطامعها الاستعمارية التوسعية فحسب، وإنما أضفى مشروعية على هذا المشروع، الامر الذي قوّض بدوره أي إمكانيات واقعية متاحة للفلسطينيين لكي يقرروا مصيرهم وينجزوا استقلالهم وينالونه.

2.1. اتفاقية أوسلو الثانية: إقامة سلطة فلسطينية خاضعة وتجزئة المجزّأ

تستند اتفاقية أوسلو الثانية، التي تشمل اتفاقية غزة-أريحا المبرمة في العام 1994 والاتفاقية بشأن النقل المبكر للصلاحيات والمسؤوليات بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية والبروتوكول بشأن نقل المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات الذي وُقع في العام 1995، إلى الإعلانات والأسس التي أرستها اتفاقية أوسلو الأولى. ومن أهم العناصر التي تضمنتها هذه الاتفاقية: (1) إيراد تفاصيل الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية من غزة وأريحا، (2) وإقامة السلطة الفلسطينية التي كان الراحل ياسر عرفات أول من تولى رئاستها، (3) والاعتراف

29 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 22، (S/RES/242) تشرين الثاني 1967، على الموقع الإلكتروني: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/UN_security_council_242.pdf؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 22، (S/RES/338) تشرين الأول 1973، على الموقع الإلكتروني: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/UN_security_council_338.pdf.

بتشكيل مجلس فلسطيني منتخب بصفته سلطة حكم ذاتي، (4) وإنشاء ثلاث مناطق إدارية، هي: المناطق (أ) و(ب) و(ج)، وتحديد صلاحيات ومسؤوليات محدودة تُمنح للمجلس الفلسطيني في المنطقتين (أ) و(ب)، (5) وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، (6) ووضع الخطوط العامة للتنسيق الأمني بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، (7) وتحديد يوم 4 أيار 1996 باعتباره الموعد النهائي لمباشرة المفاوضات حول الوضع الدائم على أساس تنفيذ قراريْ مجلس الأمن 242 و338.[30]

وقد أثارت الاتفاقية المرحلية جدلاً واسعًا في الوقت الذي أُبرمت فيه. فقد رسخت المخاوف التي جرى الإعراب عنها بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى: غياب الاستعداد لتقديم أي صلاحية ملموسة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ولا لسيادتها على إقليمها. وتعزز اتفاقية أوسلو الثانية قدرة "إسرائيل" على دخول الإقليم في أي وقت تشاء فيه ذلك وإحكام قبضتها على رقاب الفلسطينيين، وذلك من خلال تحجيم المسؤوليات المعهودة إلى المجلس الفلسطيني وحصرها في الشؤون الداخلية، من قبيل التعليم والصحة والاقتصاد والثقافة، ومنح "إسرائيل" السيطرة الكاملة على الأمن الخارجي. ويضفي تقسيم المناطق (أ) و(ب) و(ج)، حيث تخضع المنطقة (أ) للحكم الذاتي الفلسطيني ويتولى الفلسطينيون و "إسرائيل" معًا إدارة المنطقة (ب) وتقع المنطقة (ج) تحت سيطرة "إسرائيل" التامة، طابعًا شرعيًا على السيطرة التي تفرضها "إسرائيل" على هذه المنطقة ويمعن في تقويض أواصر سيادة الفلسطينيين على إقليمهم وتقرير مصيرهم فيه. وقد وقع الاختيار على المنطقتين (أ) و(ب)، التي تشكل أولاهما ما نسبته 18 في المائة وثانيهما 22 في المائة من أراضي الضفة الغربية، بطريقة تحتوي الفلسطينيين حسبما شكّلوه من مراكز سكانية في الوقت الذي وُقعت اتفاقية أوسلو الثانية فيه، دون أن يأخذ في الحسبان النمو الطبيعي لهذه التجمعات السكانية والذي كان له أن يتزايد في غضون السنوات التالية. وفي المقابل، تشكل المنطقة (ج)، التي تضم جميع المستعمرات الإسرائيلية، ما نسبته 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية.[31] وبذلك، تنص هذه الاتفاقية على أن تبقى تلك المستعمرات والمستعمرون الإسرائيليون خاضعين للولاية القضائية والتشريعات الإسرائيلية، دون أي تدخّل من جانب الفلسطينيين، مما يتيح المجال أمام "إسرائيل" لكي توسع من نطاق سيطرتها على هذه المستعمرات وترسّخها. وعلاوةً على ذلك، فقد ساورت العديد من الشكوك حول العلاقات الاقتصادية والأمنية المراقبين والنقاد، وقد أصابوا في ذلك، بالنظر إلى أن الترتيبات توطد أركان سيطرة "إسرائيل" على أبناء الشعب الفلسطيني وإقليمهم القابع تحت نير الاحتلال.[32]

30 الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق.

31 المصدر السابق، المادة الحادية عشرة.

32 Edward Said, *Peace and its Discontents: Essays on Palestine in the Middle East peace process* (Vintage, 2012).

3.1. بين الاحتفالات في حديقة البيت الأبيض وأفول المفاوضات

في الأعوام التي تلت اعتماد إطار أوسلو مباشرة، كانت المشاعر الرافضة لعملية أوسلو للسلام حاضرة بقوة بل ويزداد تأجُّجها. فقد تضاعف توسُّع المستعمرات على مدى الفترة الممتدة بين العامين 1996 و2000، حيث زادت مساحتها الإجمالية بما نسبته 42 في المائة.[33] ومن الجلي أن ذلك كان لا يتماشى مع خطة الانسحاب الإسرائيلي من الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي حددته اتفاقيات أوسلو بخمسة أعوام. كما كانت "إسرائيل" تسنّ تشريعات جديدة سعت من خلالها إلى تعزيز سيطرتها على القدس، وهو ما كان يُنظر إليه كذلك على أنه يتعارض مع الفرضية التي وضعتها اتفاقيات أوسلو على صعيد التفاوض بشأن الوضع النهائي. وتزامن هذا الواقع مع صعود حزب الليكود المؤيد للاستيطان في "إسرائيل"، بزعامة بنيامين نتنياهو، الذي كان يعارض اتفاقيات أوسلو منذ بدايتها ولم يزل يشير إلى الضفة الغربية بعبارة «يهودا والسامرة».[34] وبالنسبة للفلسطينيين، فقد كانت شكوكهم تتعاظم وتستشري حيث كانوا يرون رأي العين عدم التزام "إسرائيل" بهذه العملية. وبالتالي، تواصلت أعمال المقاومة التي خاضها الفلسطينيون.

ومع التدهور الذي شهدته الحالة على أرض الواقع، اتسمت مفاوضات الوضع الدائم بحالة من الجمود التي واكبتها على الدوام، وبتباين الأهداف والمواقف التي بدا في ظاهر الأمر أنه لا يمكن التوفيق بينها. وإذا كان لنا أن نسترجع ما مضى من أحداث، فإن طبيعة المفاوضات التي لم يحالفها النجاح وحالة الجمود المتواصلة التي عصفت بها، يرجع في جانب كبير منه إلى الأركان المنهجية والنهج الذي اعتمده ميسّرو هذه العملية والمفاوضون الذين شاركوا فيها. فعملية السلام، التي تعاملت مع "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وتصرفت بناءً على الافتراض الذي يرى وجوب بناء الثقة وشد أواصرها بينهما قبل التوصل إلى اتفاق بشأن التسوية النهائية، طرحت جانبا الفترة الانتقالية التي تمتد لفترة خمسة أعوام لإنجاز هذا الأمر تحديدًا، وتركت الاتفاق بشأن الوضع الدائم مفتوحًا ولا نهاية له بصورة كاملة تقريبًا.

ويتجلى هذا الواقع بوجه خاص في الطريقة التي تزخر بها نصوص الاتفاقيات بتفاصيل تبيّن إجراءات الإدارة اليومية للفترة الانتقالية البالغة خمسة أعوام، مع خلوّها من أي حيثيات بخصوص أهم القضايا والتسوية الفعلية. وقد أفضى هذا "النهج التدرّجي والغموض البنّاء"، وما اقترن بهما من عدم الاعتراف بحقوق أبناء الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والمشروع الاستعماري

33 POICA, "Israeli Settlements Dramatically expand in the Occupied West Bank between the years 1996 & 2007," 2 November 2008, available at: http://poica.org/2008/11/israeli-settlements-dramatically-expand-in-the-occupied-west-bank-between-the-years-1996-2007/ [accessed 23 August 2021].

34 ورد في (Richard Falk)، مصدر سابق.

الذي ترعاه "إسرائيل"، إلى إخفاق المفاوضات بالنظر إلى أن كلا الطرفين نأيا بنفسيهما عن النقاط التي تنطوي على تناقضات كبيرة ولم يخوضا في هذه النقاط في جميع مراحل العملية. ولم يعمل هذا النهج على بناء الثقة، وإنما أفسح المجال عوضًا عن ذلك أمام استمرار الظروف نفسها التي أوصلت الطرفين إلى تلك النقطة، بل إنها عملت على ترسيخها واستفحالها. ولذلك، فمما لا يثير دهشة المرء واستغرابه أن الفترة الانتقالية البالغة خمسة أعوام بلغت نهايتها دون إرساء أي أسس ملموسة لإبرام اتفاق بشأن إنفاذ تسوية دائمة بين الطرفين، وكان الفشل المرة تلو المرة من نصيب مساعي إحياء عملية السلام على مدى الأعوام الثمانية والعشرين الماضية.

2. إطالة أمد مفاوضات أوسلو: من 5 أعوام إلى ما يربو على 28 عامًا

مع المضي قُدمًا في مسار المفاوضات وطرح مقترحات جديدة برعاية أسرة المجتمع الدولي، بات من المنطقي التساؤل فيما اذا كان الهدف المتوخى من عملية السلام برمتها إحلال السلام، ام كان الهدف اطلاق عملية يتواصل مدّها بالحياة لأطول فترة ممكنة وإنعاشها في أي وقت اقتضت الحاجة ذلك. يصبح هذا التساؤل أكثر جدية في ظل انه كان في مقدور "إسرائيل"، ولا يزال في مقدورها، أن تحول الواقع غير المشروع دوليًا إلى حقيقة قائمة بحكم الأمر الواقع ما يؤدي عمليا إلى الحؤول دون إعمال تقرير المصير الواجب للفلسطينيين، حتى بموجب القرار 242 الذي نال الموافقة عليه، وتحويله إلى محض ضرب من ضروب الخيال والأوهام. وفي واقع الأمر، تتصور عملية أوسلو طريقة تكفل تحويل الاحتلال الذي يسود افتراض دولي بأنه مؤقت إلى احتلال طويل الأمد ويستمر إلى الأبد، وذلك من خلال: (1) نقل مجموعة مختارة ومحدودة من المسؤوليات المدنية التي تتولاها "إسرائيل" بصفته السلطة القائمة بالاحتلال إلى السلطة الفلسطينية، مما يؤدي إلى طمس الحدود القانونية الفاصلة بينهما، (2) وبثّ الوهم بشأن إحلال السلام بغية تبهيت المخاوف التي يبديها المجتمع الدولي، في الوقت الذي تُصوَّر فيه أي «اشتباكات» بين الفلسطينيين والإسرائيليين بوصفها خروجًا مؤقتًا عن المسار القائم، (3) والعمل في الوقت ذاته على تهيئة ظروف على أرض الواقع يتعذر إلغاؤها، بما تشمله من إقامة شبكة من المستعمرات، وشق الطرق الالتفافية التي يقتصر استخدامها على المستعمرين، وبناء جدار الفصل العنصري.

واليوم، بعد أكثر من 28 عاما من المفاوضات برعاية دولية، لا يزال احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة قائمًا لم يبلغ نهايته منذ العام 1967، وذلك بناءً على الإطار الذي وضعته عملية أوسلو للسلام وأرسته، حيث تنفرد "إسرائيل" بالسيطرة والسيادة وتمنح كلا من والسلطة الفلسطينية وحركة

حماس قدرا من الإدارة بحسب أحوال المنطقة التي يُعهَد بها إلى كل منها. وما انفكت "إسرائيل" تقيم الحواجز العسكرية على امتداد الضفة الغربية وتمارس سطلتها العسكرية في الأرض المحتلة حسبما يحلو لها. وقد دفعت عملية أوسلو للسلام، والدور الذي اضطلع به المجتمع الدولي في «استعادة الاستقرار والشفافية» في الأرض المحتلة خلال العام 2007، بالضفة الغربية وقطاع غزة إلى التحرك في اتجاهات متباينة بوناً شاسعًا. ففي حين سعت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى بناء مؤسسات تشبه الدولة محكومة بالسيطرة الإسرائيلية ومقيدة بإطار أوسلو خصوصاً في جانبيه الأمن والإداري، لا يزال قطاع غزة يرزح تحت الحصار الخانق الذي تضربه "إسرائيل" عليه في صورة من صور العقوبات الجماعية. **على وجه العموم، تفرز عملية أوسلو للسلام، بشقيها أي ما تم النص عليه صراحة في أحكام اتفاقياتها او ما تُرك عمداً مفتوحًا قابلاً للتأويل، أثراً لا يمكن إنكاره على حقوق الفلسطينيين وسياستهم وأمنهم واقتصادهم ونظرتهم إلى المجتمع الدولي.**

1.2. وجود وحقوق الفلسطينيين: استمرار سياسات التهجير القسري، وتوسيع المستعمرات ومصادرة الأراضي

لا يخفى أن الرؤية التي جاءت بها عملية أوسلو للسلام بشأن السلام المُؤَمْنَن، أو السلام الذي تحركه دوافع أمنية، تركز من جانب واحد على أمن "إسرائيل"، في الوقت الذي تحطّ فيه من قدر أمن الفلسطينيين وتنفي وجوده. ولم تقدم عملية السلام أي شيء يمكن أن يؤمّن ركيزة يُستند إليها في مواجهة الأفعال التي تُقْدِم عليها "إسرائيل" دون وجه مشروع، بالنظر إلى أن ما تورده من أحكام اتفاقياتها يتخلف عن إدانة جرائم التهجير القسري التي ترتكبها "إسرائيل" إدانة صريحة. **ولا يشكّل استمرار هذه الجرائم، في حد ذاته، انتهاكًا للالتزامات التي ترتبها اتفاقيات أوسلو على "إسرائيل" لأنه ما من شيء وارد فيها يبدو في ظاهره أنه يطالب "إسرائيل" بالكف عن ارتكابها. وقد منح هذا الواقع "إسرائيل" ضوءاً أخضر ييسّر لها أن تمضي قدمًا في سياسات التهجير القسري وممارساتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني.**

ومن أبرز المظاهر الناشئة عن هذا الضوء الأخضر ما تقوم به "إسرائيل" من استيلاء على أراضي الفلسطينيين، واستمرارها في تشييد المستعمرات على أراضي الضفة الغربية والقدس. وفي حين أكدت اتفاقيات أوسلو أن المنطقة (ج) وشرقي القدس ينبغي أن تظلا تحت السيطرة الإسرائيلية، فهي لم تحظر على "إسرائيل" أن تتصرف في هذه الأراضي، أو أن تكفّ عن إقامة المستعمرات أو حتى أن تكفل حقوق أصحاب الأراضي الفلسطينيين في هذه المناطق. ونتيجةً لذلك، غدت "إسرائيل" تملك القدرة، من خلال التشريعات التي تسنّها والسلطة العسكرية التي تملكها، على أن تمضي قدمًا في مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من استخدامها والانتفاع

بها والوصول إليها، وهو ما ييسّر لها أن ترحّل الفلسطينيين قسراً عن ديارهم وأراضيهم. فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هدمت إسرائيل على مدى الفترة الممتدة بين العامين 2009 و2021 ما مجموعه 7,800 مبنًى يملكه الفلسطينيون، بما فيها من المباني السكنية أو المباني التي يستخدمها أصحابها في تأمين سبل عيشهم أو المباني المخصصة لتقديم الخدمات أو هياكل البنية التحتية، مما أسفر عن تهجير 11,692 فلسطينيًا قسراً من مناطق سكناهم في المنطقة (ج) وشرقي القدس.[35] وبعد ذلك، تشرع "إسرائيل" في نقل المستعمرين اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية وتشييد المستعمرات والبؤر الاستعمارية عليها. ويسكن ما يربو على 220,000 مستعمر يهودي إسرائيلي في شرقي القدس، بينما يقطن 442,393 آخرون في المنطقة (ج) بالضفة الغربية، أي ما مجموعه 671,007 مستعمر في نحو 150 مستعمرة و130 بؤرة استعمارية.[36]

وفضلاً عن مصادر الأراضي وتوسيع المستعمرات، لا تؤمّن عملية أوسلو للسلام الحماية للفلسطينيين من إجراءات سحب الإقامة، والاعتقال الإداري، واعتقال الأطفال، والتعذيب، وأعمال القتل وممارسات الحرب والحصار غير المشروعين على قطاع غزة. فخلال الفترة التي أعقبت إبرام اتفاقيات أوسلو، استمرت "إسرائيل" في سياساتها الاستعمارية بحق الفلسطينيين، حيث سحبت، ومنذ العام 1967، الإقامة الدائمة مما يزيد عن 14,500 فلسطيني من سكان شرقي القدس.[37] وفيما يتصل بالاعتقال الإداري والسجن، لا يزال 540 فلسطينيًا رهن الاعتقال الإداري و225 طفلاً أسيراً يقبعون وراء القضبان في السجون الإسرائيلية حتى منتصف شهر تموز 2021، وما يقترن بذلك من تسجيل حالات التعذيب بحقهم.[38]

وعلاوةً على ما تقدم، قتلت "إسرائيل" ما يقرب من 6,000 فلسطيني في الفترة الواقعة بين العامين 2008 و2021، حيث وقع بعضها في أثناء الحروب التي شنتها "إسرائيل" دون وجه

---

35 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Data on Demolition and Displacement in the West Bank," 30 July 2021, available at: https://www.ochaopt.org/data/demolition [accessed 23 August 2021].

36 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عدد المستعمرين في المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية حسب المنطقة، 1986-2019»، 2019، على الموقع الإلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Occupation/SETT6A-2019.html [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020]. وأنظر: Peace Now, "Population," and "Jerusalem" in Data, available at: https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population [accessed 23 August 2021].

37 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «الضفة الغربية - القدس الشرقية: المخاوف الإنسانية الرئيسية»، 21 كانون الأول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-east-jerusalem-key-humanitarian-concerns [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020].

38 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، «إحصائيات»، 14 تموز 2021، على الموقع الإلكتروني: https://www.addameer.org/ar/statistics [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

مشروع.[39] ولا تضمن اتفاقيات أوسلو الوفاء بحق أبناء الشعب الفلسطيني في حرية التنقل، وهو ما يمكن معاينته في نظام التصاريح الذي تفرضه إسرائيل عليهم وفي الحواجز العسكرية التي لا تفتأ تقيمها على أراضيهم. وعلى وجه الإجمال، لم تشهد حقوق الفلسطينيين وحمايتهم أي تحسّن يُذكر منذ أن دخلت اتفاقيات أوسلو حيز النفاذ والسريان، بالنظر إلى أن تركيزها على شؤون الإدارة اليومية التي تُعنى بكفالة أمن "إسرائيل" لم يقابله المستوى نفسه من ضمان الأمن الذي يكفل حماية الفلسطينيين من جرائم التهجير القسري التي تقترفها "إسرائيل" بحقهم.

2.2. الساحة السياسية الفلسطينية: التحرر المقيّد في السياسة الرسمية ومؤسسات الدولة في اللادولة

على مدى الأعوام الثمانية والعشرين المنصرمة، غدا الوضع السياسي في الأرض الفلسطينية المحتلة يشبه في جانب لا يستهان به عالم السياسة الرسمية، التي تحددها المؤسسات الشبيهة بالدولة، وخضوعها للإجراءات البيروقراطية ووقوف الدوافع الأمنية وراءها، دون قيام دولة فلسطينية تنعم بالاستقلال وتمارس السيادة على إقليمها. ويُعَدّ فرض هذه الصيغة المحددة من السياسة الفلسطينية، التي تديرها السلطة الفلسطينية، نتيجة مباشرة رتبتها عملية السلام. وعليه، فإن هذه الورقة ترى أنه من المنطقي جداً التساؤل اليوم عن جدوى وأثر التقيد بإطار أوسلو لإنجاز التحرر وإحقاق الحقوق. ولإلقاء الضوء على هذا الجانب، حددت اتفاقيات أوسلو على وجه الحصر القطاعات الرئيسية التي يجوز للسياسة الفلسطينية أن تعمل ضمن نطاقها، والمؤسسات السياسية الفلسطينية التي يُسمح لها بأن تشارك في المشهد السياسي ونوع الأنشطة السياسية التي تُعَدّ «مشروعة».

ففي رسالة الاعتراف المتبادل الموقعة في العام 1993، اعترف الرئيس عرفات «بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن»، كما التزمت منظمة التحرير الفلسطينية «عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلميًا للنزاع بين الطرفين و[أعلنت] أن جميع المسائل غير المتفق عليها والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات». وردًا على ذلك، أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك رابين أن حكومة إسرائيل «قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات مع م. ت. ف. ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط».[40]

39 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Data on Casualties," last updated 26 July 2021, available at: https://www.ochaopt.org/data/casualties [accessed 23 August 2021].

40 الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية، تونس والقدس، مصدر سابق.

وقد تحول هذا التبادل – الالتزام بعملية السلام لغايات الاعتراف – إلى شرط أساسي للمشاركة في السياسة الرسمية الفلسطينية، حيث تتبوأ السلطة الفلسطينية التي أقيمت بموجب اتفاقيات أوسلو موقع الصدارة في إطار السياسة الفلسطينية هذا.

ونتيجةً لذلك، يُسمح للفصائل الفلسطينية التي سلّمت بهذا الشرط أن تستفيد من الأموال المخصصة لمؤسسات شبه الدولة لكي تمارس الحكم في القطاعات المحدودة التي تقتصر على التعليم والثقافة والصحة والرفاه الاجتماعي والضرائب المباشرة والسياحة. ولا يحصُر هذا الواقع الفصائل الفلسطينية التي يُنظر إليها على أنها تحظى بصفة شرعية فحسب، بل إنه يختزل المقاومة الفلسطينية المشروعة في نموذج أولي واحد يتألف من السلام والمفاوضات، ويشكل التنسيق الأمني فيه ركيزة أساسية من ركائز عملية السلام، حتى في الوقت الذي ما عادت فيه هذه العملية مواتية لإعمال الحقوق الوطنية الفلسطينية. **ويتجلى تحوير المقاومة الفلسطينية التي تتسامح مع الاستعمار الإسرائيلي بوصفه هذا في المواقف التي تبديها منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، حيث تحولت الأولى من قوة ثورية تاريخية تسعى إلى إنهاء الاستعمار إلى طرف وقّع على اتفاقيات أوسلو، وتحولت الثانية من قوة تناهض اتفاقيات أوسلو مبدئيا إلى قوة مستعدّة للقبول بدولة على حدود 1967، والدخول في هدنة طويلة الأمد «والذي يقتضي بالضرورة الاعتراف بإسرائيل» مقابل حصولها على الاعتراف الدولي كممثّل للشعب الفلسطيني.**

3.2. التنسيق الأمني: تعزيز أمن "إسرائيل"

وفقًا لما جاء في مسح أُجري في العام 2016، أعرب ما نسبته 67 في المائة من الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية عن اعتقادهم بأنهم «يعيشون في ظل نظام لا يتحلى بالديموقراطية ويقمع الحريات».[41] ومن وجهة نظر الفلسطينيين، لا يعود السبب وراء انتشار الانطباعات بأن هذا النظام نظام غير ديموقراطي حصرًا إلى غياب الانتخابات منذ أكثر من عقد من الزمن – والتي ينظر العديد إليها على أنها ليست سوى لغو هازل – وإنما تمتد جذورها إلى حد بعيد في المنطق الذي يوجّه عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية. ففي استطلاع للرأي أجري في العام 2010، صرح ما نسبته 78 في المائة من الفلسطينيين بأنهم يعتقدون بأن القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية تنفذ أنشطة تنطوي على مراقبة الناس ورصد تحركاتهم والتدخل

41 Visualizing Palestine, "The PA Guide to Keeping Yourself Occupied," January 2016, available at: https://visualizingpalestine.org/visuals/palestinian-authority-occupied#&gid=1&pid=1 [accessed 23 August 2021].

في خصوصيتهم.[42] وبالنظر إلى أن نحو 44 في المائة من موظفي القطاع العام يعملون في القطاع الأمني وتخصيص ما يزيد عن 30 في المائة من التمويل لهذا القطاع،[43] يبدو أننا لا نخالف المنطق إن تساءلنا عن جدوى هذا الاستثمار من خلال بحث فيما إذا كانت أوسلو قد عززت بعض الشعور بالأمن في أوساط أبناء الشعب الفلسطيني.

تزداد أهمية هذا التساؤل في ظل تزايد الإحساس العام بالقمع الناشئ عما انتجته عملية سلام أوسلو من قيم وأجهزة. تنص المادة الثانية من الملحق الأول لاتفاقية أوسلو الثانية على أن «قوات الشرطة القوية» التي شكلتها السلطة الفلسطينية في العام 1995 «سوف تعمل على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب [...]» و«سوف تعتقل [...] وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب».[44] وفضلاً عن ذلك، ينص الملحق المذكور على أن «يعمل كلا الجانبين لضمان المعالجة الفورية والفعالة لأي حادث فيه تهديد أو عمل إرهابي أو عنف أو تحريض سواء اقترفه فلسطينيون أو إسرائيليون. وإلى ذلك سوف يتعاونان في تبادل المعلومات وينسقان بشأن السياسات والنشاطات [...]».[45] وتضع هذه الأحكام الأسس التي تحدد طبيعة المؤسسة الأمنية الفلسطينية والتنسيق الأمني القائم بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، كما هو في صورته التي يوجد عليها حاليًا، أي بواسطة مفهوم السلام الذي تحركه دوافع أمنية. فمن خلال مأسسة الترتيبات الأمنية وبثّ أوهام السلام التي تدغدغ مشاعر المراقبين الدوليين وتسترضيهم، يأخذ التعاون الأمني بيد "إسرائيل" ويعينها على مواصلة مشروعها الاستعماري في الوقت الذي تزعم فيه أنها تسعى إلى إحلال السلام. ويتجلى هذا الواقع، بالتالي، في احتكار القوة في يد السلطة الفلسطينية، وتجريم المقاومة الفلسطينية وتأمين الحماية لـ "إسرائيل" تحت ستار الوفاء بالالتزامات التي ترتبها الاتفاقيات الموقعة عليها.

---

42 علاء الترتير، «الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية: أمن مَن؟»، الشبكة - شبكة السياسات الفلسطينية، 16 أيار 2017، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3yqxxYz [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

43 Julia Lisiecka, "Israeli-Palestinian security cooperation: what next?", *European Union Institute for Security Studies*, May 2017, available at: https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Alert_12_Israel_and_Palestine.pdf.

44 الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الملحق الأول، المادة الثانية، الفقرة (1) (ب)(د)، مصدر سابق.

45 المصدر السابق، الملحق الأول، المادة الثانية، الفقرة (2).

4.2. تبعية الاقتصاد الفلسطيني: السياسات النيوليبرالية والاقتصاد الفلسطيني المشلول الذي يعتمد على المانحين

إنّ تردي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين يستدعي البحث؛ خصوصاً لأنه جرى تسويق وتسويغ أوسلو على اعتبار أنها ستنهي معاناة الفلسطينيين الناجمة عن سوء الأوضاع الإنسانية والمعيشية. لذلك من الضرورة بمكان استجلاء رأي الشباب حول التنمية والاوضاع الاقتصادية خصوصاً وأنهم القطاع الأكثر تأثراً.

في إطار عملية أوسلو للسلام، أُضفي طابع رسمي وممؤسس على العلاقات الاقتصادية القائمة بين "إسرائيل" والأرض الفلسطينية المحتلة، والتي كانت تشبه في جانب كبير منها اتحادًا جمركيًا بحكم الأمر الواقع منذ العام 1967. فبروتوكول باريس الموقع في العام 1994، والذي أفضى بالاقتصاد الفلسطيني إلى ما هو عليه الآن، ينص على أن الهدف المتوخى كان يكمن في وضع «أرضية العمل لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقًا لخطته التنموية وأولوياته».[46] ومع ذلك، كانت الأهداف المعلنة في هذا البروتوكول تتعارض تعارضًا صارخًا مع الأحكام المحددة التي وردت في الاتفاقية.

ففيما يتصل بالسياسة التجارية، مثلاً، ينص البروتوكول على إقامة اتحاد جمركي أحادي الجانب تفرض "إسرائيل" من خلاله سياستها التجارية على الاقتصاد الفلسطيني. وقد اقتضى هذا الواقع أن لا يبقى الفلسطينيون تابعين للسياسة التجارية التي تعتمدها "إسرائيل" فحسب، مثلما كان عليه حالهم قبل إبرام اتفاقيات أوسلو، بل إنهم اضطروا كذلك إلى تطبيق نظام السياسات الضريبية التي تتواءم مع اقتصاد ينعم بقدر أكبر من القوة والرسوخ والثبات،[47] بدلاً من اعتماد نظام يتناسب مع اقتصاد أنهكه الاحتلال والهيمنة على مدى عقدين من الزمن أو يزيد. وعلى هذا المنوال، اشترط البروتوكول المذكور وجوب اعتماد السياسات النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي التي تنفذها السلطة الفلسطينية على ما يقابلها من سياسات إسرائيلية. وعلى الرغم من إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، فهي لم تُمنح السلطة التي تخولها إطلاق عملتها،[48] بالنظر إلى أن هذه العملة ترمز إلى مستوى من السيادة لم تنوِ عملية أوسلو للسلام منحه للفلسطينيين.

---

46 اتفاقية غزة-أريحا، الملحق الرابع، «بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني»، 29 نيسان 1994، الديباجة، على الموقع الإلكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3288

47 المصدر السابق، المادة الثالثة، والمادة السادسة.

48 المصدر السابق، المادة الرابعة.

وبذلك، عمل هذا البروتوكول على إدامة بقاء علاقة اقتصادية أجبرت الفلسطينيين على الإذعان لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية التي تفرض الهيكل الإسرائيلي الذي ينطوي على تكاليف عالية، على الرغم من الفروقات التي لا تخفى على صعيد الدخل والتنمية بين السوقين. وقد جرى ترسيخ هذه التبعية البنيوية، أو ربما الهيمنة، أكثر فأكثر من خلال نظام المخالصة الضريبية الذي يخول "إسرائيل" تحصيل الإيرادات المالية الفلسطينية ثم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية.[49] وبالتوازي مع الأحكام التي يسوقها بروتوكول باريس، فقد أفرز المنطق الذي جاءت به عملية أوسلو للسلام، والذي ينتهج نهجًا نيوليبراليًا ويعتمد على المانحين ويقوم على الإذعان للاحتلال، اقتصادًا يعاني من البطالة والتفاوت الصارخ ونكوص التنمية.[50] وعليه، يصبح البحث فيما إذا كانت أوسلو قد أسهمت في تخفيف المعاناة الانسانية أم عملت عوضًا عن ذلك على ترسيخ هيمنة "إسرائيل" الاقتصادية وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لها في الوقت نفسه، امراً ضرورياً.

5.2. فلسطين في الساحة الدولية: وضع قانوني غامض واضمحلال حضور الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومزيد من الشرعية لـ "إسرائيل" وإفلاتها من العقاب

لا يزال المجتمع الدولي، حسبما يبدو عليه في ظاهر أمره، يتمسك بعملية أوسلو للسلام ويتشبث بها ويرى أنها الوسيلة الوحيدة المتاحة لحل ما يُسمى الصراع. لقد حررت عملية السلام المجتمع الدولي من المخاوف التي كانت تساوره إزاء السلام والعدالة بالنظر إلى أن استمرار دوران عجلة المفاوضات الجارية يمنح الجهات الفاعلة والمنخرطة في عملية السلام الإحساس بإحراز التقدم، أو بأنها تسهم إسهامًا ملائمًا في التوصل إلى حل، حتى لو كانت المحصلة هي فشل هذه المفاوضات. وتتحمل الولايات المتحدة تحديدًا المسؤولية عن التصرف وكأنها تحمل لواء عملية السلام، غير أنها تنتهج قدراً أكبر من العملانية السياسية بحيث يهمها ان تبقي المفاوضات جارية أكثر من ممارسة الضغط على "إسرائيل" لكي تضع حدًا لاستعمارها، ناهيك عن أنها لا تعترف على الملأ بأن الوقائع الراهنة على الأرض صيّرت السيادة الفلسطينية إلى وهم على نحو

---

49 المصدر السابق، المادة السادسة.

50 «ومعدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة هو الأعلى في العالم وفقًا لمنظمة العمل الدولية. وفي غزة على وجه التحديد، أكثر من نصف القوة العاملة عاطل عن العمل و78 في المائة من النساء بلا عمل. والأحوال متردية بصفة خاصة بالنسبة للشباب في غزة، الذين يشكلون حوالي 30 في المائة من السكان، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 70 في المائة، وفقًا للبنك الدولي»، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، 30 أيار 2019، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/HRC/40/73، ص. 5-4، [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020]؛ منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، «الأرض الفلسطينية المحتلة: دراسة تشخيصية للعمالة» (بيروت: منظمة العمل الدولية، 2018)، على الموقع الإلكتروني: https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2018/04/ILOSTUDYARABIC_040418.pdf.

متزايد.[51] وقد أخفق المجتمع الدولي حتى الآن في البوح باعتراف رسمي يقرّ فيه بأن عملية أوسلو للسلام، وحسبما ورد على لسان المقرر الخاص السابق ريتشارد فولك، «يبدو أنها تشكّل عقبة خبيثة حولت مسار النضال الذي يخوضه الفلسطينيون في سبيل تقرير مصيرهم في الوقت الذي منحت فيه إسرائيل الوقت لتوسيع نطاق ادعاءاتها بملكية الأرض واستأصلت أي إمكانية واقعية لإعمال حقوق الفلسطينيين في المستقبل القريب».[52]

وتسهم عملية أوسلو للسلام في إضفاء نوع من الإبهام والغموض على الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تمنح "إسرائيل" الصفة الشرعية وتهيئ لها الإفلات من العقاب. فبالفعل، منح تنفيذ اتفاقيات أوسلو الفلسطينيين قدرًا محدودًا من الحكم الذاتي في بقاع مجتزأة من الضفة الغربية، في حين أتاح ما أقدمت عليه "إسرائيل" من إعادة انتشار قواتها حول قطاع غزة في العام 2005 قدرة للقطاع على أن ينال حكم نفسه بنفسه في الشؤون المدنية رغم انها استعادت التحكم حتى في شؤون القطاع المدنية بعد فرضها الحصار عليه في العام 2007.

وقد ولّد هذا الشكل من أشكال الاحتلال، على الرغم مما يغصّ به من محن ومصائب يوقعها بأبناء الشعب الفلسطيني، إيحاءً بأن الحياة طبيعية في ظل الحكم الذاتي الناشئ بموجب أوسلو، وهو وضع يختلف عن الاحتلال العسكري المباشر الذي كان يبسط سيطرته على حياة أبناء الشعب الفلسطيني منذ العام 1967 حتى انسحاب "إسرائيل" الجزئي ما بعد العام 1993 بعد إبرام اتفاقية أوسلو. **وأقل ما يقال هنا إن إقامة السلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة تمثل متاهة في غاية التعقيد. فقد مكّنت "إسرائيل" من الإمعان في مشروعها الاستعماري، ومن مواصلة الإفلات من العقاب بمستوًى لم يكن متاحًا لها قبل انطلاق عملية أوسلو للسلام وتربُّع سلطة فلسطينية على سدة الحكم، حيث غدت إسرائيل تستتر خلف سلطة عليها أن تؤدي مسؤوليات أمنية تستفيد منها السلطة القائمة بالاحتلال، مقابل وهم اسمه إمكانية تحوّل سلطة الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية مستقلة. وقد يسّرت الأحكام الواردة في اتفاقيات أوسلو بشأن المنطقة (ج) والقدس، على وجه الخصوص، لإسرائيل أن تتلاعب في الوضع القانوني وتتحكم فيه. فهذان الجانبان – المهام التي تضطلع السلطة الفلسطينية بها (من الناحية الموضوعية، وبصرف النظر عن إرادتها) وأحكام الاتفاقيات – منحا "إسرائيل" الصفة الشرعية وأعاناها على الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي.**

منذ انطلاق عملية أوسلو للسلام، تنامت العلاقات الدبلوماسية التي تقيمها "إسرائيل"، مما

---

51 أنظر مركز بديل، «ورقة موقف: رؤية ترامب / صفقة القرن: تصفية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وإخلال خطير بالقانون الدولي» (بيت لحم، مركز بديل، 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://www.badil.org/ar/publications-ar/press-releases/91-2020/5098-pr-ar-100720-32.html.

52 أنظر (Richard Falk)، مصدر سابق..

عزّز من اكتسابها شرعية على الساحة الدولية على الرغم من الجرائم الدولية التي تقترفها. ومن الأدلة التي تثبت هذا الواقع ما حدث مؤخراً من تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" والدول العربية (أنظر الصفحات 31-34).[53] غير أن الأهم من ذلك يكمن فيما تمنحه هذه السمة الشرعية المتنامية لـ "إسرائيل" من إمكانية الإفلات من العقاب. ولتوضيح هذا الجانب، دأبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على فرض حظر على توريد الأسلحة، والعقوبات الاقتصادية والإجراءات العسكرية على أساس احترام القانون الدولي وحماية حقوق السكان المدنيين، مثلما كان عليه الحال في ليبيا والعراق وميانمار وإيران، وما تلك إلا غيض من فيض.[54] ولكن "إسرائيل" ما فتأت تنعم بالحماية من مثل هذه التدابير وتُستثنى من القانون الدولي وحقوق الإنسان، حتى بعد الحروب العدوانية الذي شنتها على غزة في الأعوام 2008، و2010، و2012، و2014، و2018 و2021. ولا تزال "إسرائيل" تنعم بمروحة واسعة من تدابير عدم المساءلة والمحاسبة عن الاعتداءات العسكرية التي تشنها بصورة منهجية ومنتظمة على المدنيين الفلسطينيين، والحصار الذي تضربه على قطاع غزة، والعقوبات الجماعية التي توقعها على الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً من ديارهم وأراضيهم (أنظر الصفحات 31-34).

وفيما يخص الفلسطينيين، أفضت الحالة التي لا يبدو أنها قابلة للزوال والتي أنشأتها "إسرائيل" على أرض الواقع وحالة الإفلات من العقاب التي تيسرت لها على الساحة الدولية، إلى تداعي الحقوق الوطنية الواجبة للشعب الفلسطيني والانتقاص منها. ففي الخطاب الذي يتناول حقوق الفلسطينيين، ما عاد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم يُطرح للنقاش إلا في أحوال نادرة، حتى أن قيادات سياسية في السلطة الفلسطينية باتوا يتخلون عن هذا الحق.[55] وفيما يتعلق بالحق في تقرير المصير، فقد انتُقص هذا الحق واختُزل في حق يمارسه الفلسطينيون على مساحة تقل نسبتها عن 18 في المائة من الضفة الغربية، التي تشكل نحو 4 في المائة من مساحة فلسطين كلها. وهذا أمر لا يبعث على الاستغراب بالنظر إلى التوسع الاستعماري الذي تواظب عليه "إسرائيل" في المنطقة (ج).

---

53 Dan Ephron, "How Arab Ties with Israel became the Middle East's New Normal," *Foreign Policy*, 21 December 2020, available at: https://foreignpolicy.com/2020/12/21/arab-ties-israel-diplomacy-normalization-middle-east/ [accessed 23 August 2021].

54 أنظر:
Mads Gilbert, "Israeli Impunity," in *The Oslo Accords 1993-2013 A Critical Assessment*, Petter Bauck and Mohammed Omer (eds.) (American University in Cairo Press, 2017).

55 أنظر:
Harriet Sherwood, "Mahmoud Abbas outrages Palestinian refugees by waiving his right to return," *The Guardian*, 4 November 2012, available at: https://www.theguardian.com/world/2012/nov/04/mahmoud-abbas-palestinian-territories [accessed 23 August 2021].

الفصل الثاني:

تحليل استطلاع الرأي

1. عملية سلام أوسلو: النجاح والفشل

السؤال الأول: **برأيك هل نجحت عملية أوسلو للسلام أم فشلت؟**

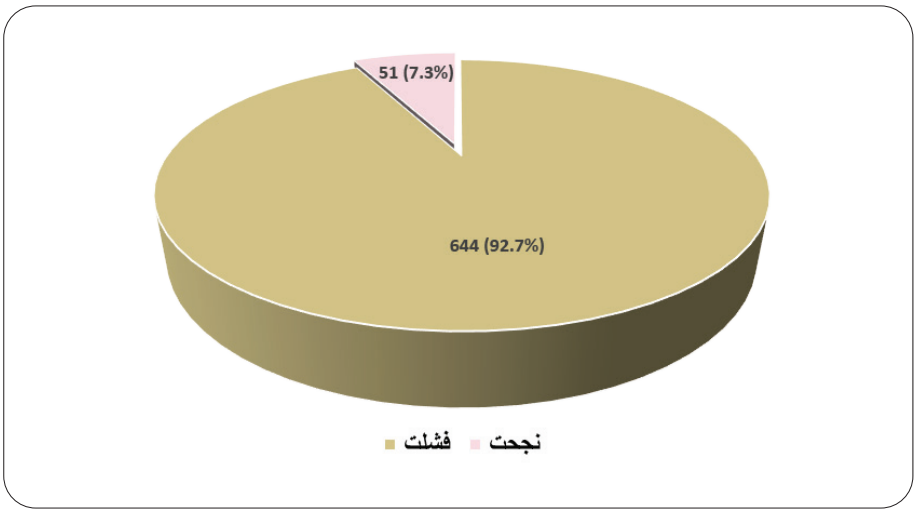

يهدف هذا السؤال إلى فهم رأي الشباب الفلسطيني (18 – 35 عاماً) حول مدى نجاح/ فشل عملية أوسلو للسلام. في مقدمة استطلاع الرأي هذا، تم تعريف وشرح معايير الفشل والنجاح للفئة المستهدفة من خلال توضيح منطلقات عملية أوسلو للسلام وأهدافها، والتي تمثلت في إحلال السلام الدائم بين الاطراف، وإقامة سلطة فلسطينية مؤقتة لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم خلالها التفاوض على أساس قراري مجلس الامن 242 لعام 1967 و338 لعام 1973 على مسائل الحل النهائي التي حددت في القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الامنية، والحدود.

يبين الجدول أن ما نسبته 92.7 في المائة من المستطلعة آرائهم يعتقدون أن عملية أوسلو للسلام قد فشلت، بينما يرى 7.3 في المائة أنها نجحت في ذلك. تدل هذه النتائج وبشكل واضح

على فشل عملية سلام أوسلو بعد أكثر من 27 عاماً على توقيع إعلان المبادئ.[56] يمكن ارجاع ارتفاع نسبة الذين يرون ان أوسلو فشلت إلى مجموعة من العوامل مثل: وصول المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية إلى طريق مسدود، وغياب أفق سياسي واضح لما سمي عملية السلام والمفاوضات، وتهميش الشباب، واستمرار الانقسام بين الفلسطينيين، وغياب برنامج وطني جامع، واستمرار «إسرائيل» في تنفيذ سياسات الاستعمار والابارتهايد ومصادرة الأراضي، وتهجير الفلسطينيين وتقويض وجودهم، والسيطرة على مختلف مناحي حياتهم.

ورغم أن نسبة الذين يؤمنون بنجاح عملية أوسلو في تحقيق أهدافها لم تتجاوز 7.3 في المائة من المستطلعة آرائهم، لكن ما يلفت الانتباه هو أن 39 في المائة من هذه الفئة هم من الفلسطينيين في قطاع غزة أي 20 من 51 مستطلعا/ة أو ما نسبته 18 في المائة من المستطلعين/ات من غزة. ما يجعل الأمر لافتاً هو أن هذه النسبة هي الاعلى من بين المناطق المشاركة في البحث، في حين أن الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر هم الأكثر معاناة منذ انطلاق عملية أوسلو. ربما يكون السبب في ذلك هو تقدير نجاح أوسلو لا على أساس تحقيقها لأهدافها المعلنة؛ بل بالقياس إلى تحسن الظروف المعيشية في الضفة الغربية عند مقارنتها بالوضع الكارثي في قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من 15 عاماً. فقد يفهم أن سوء الاوضاع المعيشية في قطاع غزة يعود إلى موقف حكومة حماس القائمة في القطاع، التي تعارض أوسلو، بينما يعزى تحسن الظروف المعيشية إلى موقف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المنخرطة في أوسلو. بكلمات اخرى، تُقدم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي نشأت بموجب اتفاق أوسلو، نموذجاً سياسياً بديلاً لهذه الظروف في قطاع غزة.

من جهة ثانية، تظهر النتائج ان الفلسطينيين في القدس المحتلة وفي الشتات البعيد (الدول الاجنبية) لا يرون أي نجاح في عملية أوسلو. ربما يعود هذا إلى الاحساس بتقصير السلطة الفلسطينية، حيث تظهر النتائج أيضاً أن نسبة من يرون نجاح أوسلو من المشاركين/ات في الضفة الغربية بلغت 6.4 في المائة، وبلغت 6.3 في المائة في فلسطين 48، و4.5 في المائة في الدول العربية، و0% في القدس والدول الأجنبية.

56 للاطلاع على اتفاق اعلان المبادئ، يرجى زيارة: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IL%20PS_930913_DeclarationPrinciplesnterimSelf-Government%28Oslo%20Accords%29%28ar%29.pdf

وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز يوقع على اتفاقية أوسلو 1 في البيت الأبيض في 13 أيلول 1993، في واشنطن العاصمة (© AP)

2. النجاحات المتصورة لعملية أوسلو للسلام

السؤال الثاني (أ): **إذا كانت الاجابة نجحت، حدد/ي درجة بروز نجاح عملية أوسلو للسلام فيما يلي من مظاهر:**

	بارز	بارز إلى حد ما	غير بارز
قيام السلطة الوطنية الفلسطينية	63.3	28.6	8.2
الاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الامم المتحدة	61.2	22.4	16.3
توفر الحماية الامنية للفلسطينيين في الارض المحتلة عام 1967	8.2	28.6	63.3
انتعاش الاقتصاد الفلسطيني	18.4	42.9	38.8
تحسن الظروف المعيشية للأفراد	20.4	42.9	36.7
انسحاب قوات الاحتلال من مراكز المدن والقرى	34.7	22.4	42.9
تحرر الالاف من الاسرى	16.3	30.6	53.1
توفير وضع أفضل لتحقيق الحقوق الوطنية (تقرير المصير والاستقلال والعودة)	24.5	28.6	46.9

تم توجيه هذا السؤال حصراً إلى الفئة التي رأت ان أوسلو قد نجحت وعددهم 51 شخصاً من المستطلعة آرائهم/ن. بالتدقيق في الاجوبة يظهر أن النسب بينها متقابلة ومتعارضة. ففي حين يرى ما نسبته 63.3 في المائة من الذين يرون أن أوسلو نجحت أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية يشكل نجاحاً بارزاً لأوسلو، يرى 63.3 من نفس الفئة أن أوسلو (التي انتجت السلطة) لم توفر الحماية الامنية للفلسطينيين. وبالتالي يصبح من المشروع التساؤل عن فحوى اعتبار قيام السلطة نجاحاً في نظر هذه الفئة في حين يقر نفس أفراد الفئة أنها لا توفر حماية امنية كافية.

ويكمن السبب وراء هذا الواقع في أن قطاع الأمن الفلسطيني، وبصراحة شديدة لا مواربة فيها، لم يُنظر إليه عند انشائه على أن واجبه تأمين الحماية للفلسطينيين. فقد أنشئ هذا القطاع بموجب عملية أوسلو للسلام لغايات قمع أنشطة التحرير التي تناهض الاستعمار وأعمال المقاومة التي تقف على طرفيْ نقيض مع اتفاقيات أوسلو، وهو ما يستدعي بالتالي حماية الحكم الذي تفرضه سلطة الاستعمار.

في الواقع، لم يعمل القطاع الأمني الفلسطيني، منذ نشأته، على زيادة إحساس الفلسطينيين بالأمن فحسب، بل إنه يتخلف كذلك عن تأمين الحماية لهؤلاء الفلسطينيين من اعتداءات الجهة الرئيسية التي تخلّ بأمنهم، وهي النظام الإسرائيلي القائم على الفصل العنصري والاستعمار. **بينما تنفذ "إسرائيل" سياسات الترحيل القسري التي تنطوي على تجريد الفلسطينيين من أملاكهم ونزعها منهم وتوسيع مستعمراتها ومصادرة أراضي هؤلاء الفلسطينيين، فلا يُنظر إلى هذه السياسات على أنها تقع ضمن نطاق تعريف «الإرهاب والعنف» الذي تفترضه اتفاقيات أوسلو بالنظر إلى أنها تنفَّذ بإذن من الدولة وبموافقتها، على خلاف الأنشطة التحررية. ونتيجةً لذلك، يبقى الفلسطينيون عرضة للجرائم الدولية التي تقترفها "إسرائيل" بحقهم.**

باستثناء عاملي قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والاعتراف بفلسطين بصفة دولة مراقب (غير عضو) في الامم المتحدة، يظهر الجدول أعلاه أن مستويات تقدير نجاح أوسلو بدرجة بارز منخفضة جداً في بقية العوامل وخصوصاً في توفير الحماية الامنية (8.2)، وتحرر الاسرى (16.3)، انتعاش الاقتصاد (18.4)، مستوى المعيشة (20.4). وعليه، فإن النسبة العامة لمستوى نجاح أوسلو بحسب ال 7.3 في المئة من المستطلعة آرائهم الذين يرون أن أوسلو نجحت منخفض جداً، إذ لم تتجاوز هذه النسبة لسائر العوامل (30.5%) نجاح بارز، و30.5 نجاح بارز إلى حد ما، ونجاح غير بارز 39.0. بكلمات أخرى، النسبة الأكبر من هذه الفئة ترى أن النجاحات المفترضة أعلاه غير بارزة، وهو ما يثير مشروعية التساؤل فيما إذا كانت هذه الفئة تدرك حقيقة تحقق النجاحات من عدمها.

بالعودة إلى الاجواء المرافقة لانطلاق عملية السلام من مؤتمر مدريد ومن ثم أوسلو، يمكن تقسيم توقعات الفلسطينيين من عملية السلام إلى قسمين: الأول تحسينات مباشرة على مستوى الأمن، وتحرر الأسرى، والاقتصاد والمعيشة، والثاني خلق ظروف سياسية أفضل وإطلاق آمال كبيرة لتحقيق حل سلمي يضمن الاستقلال، وتقرير المصير وحلاً عادلاً للاجئين. بالنظر إلى الجدول أعلاه، يظهر أن أوسلو حتى بنظر من يرون أنها نجحت لم تحقق مستويات نجاح مقبولة لا على مستوى الحقوق العينية المباشرة قريبة المنال، أو الحقوق الوطنية العامة طويلة الأمد.

أبرز ما يلفت الانتباه في هذا السؤال هو الفروقات الكبيرة في الاجابات بناءً على النوع الاجتماعي،

حيث أن غالبية الذين يؤمنون بنجاح اتفاق أوسلو بناءً على الظواهر المذكورة أعلاه هم من الذكور (أنظر الجدول 3، صفحة 54). ربما يعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها: مدى الانتفاع والانخراط في منظومة أوسلو والمؤسسات المنبثقة عنها ومراكز صُنع القرار. وللتوضيح أكثر نقول ان قلة عدد الإناث المستفيدات من عملية سلام أوسلو قد يكون أحد الاسباب، فقد بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي 26 في المائة من النساء في العام 2018.[57] وفيما يخص مشاركة المرأة في مراكز صُنع القرار، فقد وصلت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الوزراء ما نسبته 13.6 في المائة، وفي السلك الديبلوماسي 11.2 من العام 2019،[58] بينما لم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير 10.6 في المائة و6.7 في المائة على التوالي من العام 2018.[59] في المقابل، تتلاشى هذه الفروقات إلى حد كبير في السؤال، التالي، حول فشل اتفاق أوسلو بين الجنسين، إذ أن الاجابات بناءً على النوع الاجتماعي كانت متقاربة.

3. تصورات فشل عملية أوسلو للسلام

السؤال الثاني (ب): **الجدول الثالث: حدد/ي درجة بروز فشل / عجز عملية أوسلو للسلام فيما يلي:**

	غير بارز	بارز إلى حد ما	بارز
تقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	32.9	7.9	59.2
تقويض عملية تنمية اقتصاد فلسطيني مستقل	29.7	12.5	57.8
عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن ضمان أمن وسلامة الشعب الفلسطيني	11.0	12.9	76.2
المصادرة المستمرة للأراضي وهدم الممتلكات ونزع الملكية	2.2	4.9	92.9
زيادة التمييز المنهج والممأسس	4.0	15.9	80.2
توسيع المستعمرات القائمة وبناء أخرى جديدة وزرع المزيد من المستعمرين	1.9	4.1	94.0
استمرار إهمال حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وتجاهلها	2.4	5.2	92.4
ضعف آفاق تحقق السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني	6.2	15.4	78.4

هذا السؤال موجه حصراً إلى المستطلعة آرائهم من الفئة التي ترى بأن عملية سلام أوسلو قد فشلت في تحقيق أهدافها المذكورة، والتي تبلغ نسبتها 92.7 في المائة من مجموع عينة البحث. ويناقش هذا السؤال درجة بروز مظاهر فشل عملية أوسلو للسلام في رأي الفئة المستهدفة، علماً بأنه تم التوضيح بأن مظاهر فشل عملية أوسلو لا تقتصر على هذه البنود.

57 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مجلة الشرق الأوسط للأعمال ومعهد ماس ينظمون ندوة حول احصاءات المرأة الاقتصادية، هل هي مجرد أرقان أم أداة قياس وتغيير سياسات؟"، 24، حزيران 2018، متوفر على: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3199

58 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة في مواقع صنع القرار (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران 2020) صفحة 37 – 39، متوفر على https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

59 المصدر السابق، صفحة 30

تُظهر النتائج أن ما نسبته 94 في المائة من عينة البحث يعتقدون بأن أبرز مظاهر فشل عملية سلام أوسلو تتمثل في استمرار توسيع المستعمرات، وبناء أخرى وزرع المزيد من المستعمرين. ويرى 92.9 في المائة أن استمرار مصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم ونزع الملكية هو أبرز مظاهر الفشل. وفي السياق ذاته، يعتقد ما نسبته 92.4 في المائة أن اهمال حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين واستمرار تجاهلها، من أبرز مظاهر فشل اتفاق أوسلو.

ويمكن القول هنا بأن درجة بروز مظاهر فشل عملية أوسلو في رأي الفئة المستطلعة قد جاءت على الشكل المبين في الجدول أعلاه نتيجة لعوامل مختلفة أهمها: مدى ملامسة هذه المظاهر للحياة اليومية للفلسطينيين. فرغم تداخل هذه المظاهر وترابطها وصعوبة الفصل فيما بينها، إلا أن الغالبية العظمى من المستطلعة آرائهم قد ذهبت في اجابتها إلى تغليب المظاهر الملامسة لحياتهم مباشرة، أي انها تأثرت بالمظاهر ذات الدلالات المادية الملموسة والتي يمكن قياس أثرها بشكل أكثر وضوحاً من غيرها. ورغم ذلك يمكن القول أن هذا لا ينتقص من شأن وتأثير أي من مظاهر الفشل انما يعكس درجة الملامسة؛ فمثلا حظي مظهر توسع بناء المستعمرات والذي يلامسه المستطلعة آرائهم بنسبة فاقت تقويض حق تقرير المصير المتطلع اليه مثلا.

وتأتي النتائج هنا على هذا الشكل بالتزامن مع ازدياد المستعمرات ومصادرة الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت هذه القضية من أبرز بنود الدعاية الانتخابية للأحزاب الاسرائيلية المتنافسة. كما شكلت ادارة الرئيس الأمريكي الأسبق، دونالد ترامب، (2016 – 2020) مناخاً سياسياً مناسباً لاستمرار "إسرائيل" في توسيع مستعمراتها ومصادرة الأراضي الفلسطينية، بتواطؤ وتشجيع الادارة الأمريكية والتي لم تعد ترى في المستعمرات الاسرائيلية عملا غير قانوني كما يصنفها القانون الدولي.

كما أن استمرار اهمال حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين قد ضاعف من معاناتهم في الدول المضيفة بشكل خاص، وتحديداً في ظل السياسات والممارسات التمييزية والعنصرية ضدهم (لبنان)،[60] أو تعرضهم للتهجير الثانوي (سوريا)، أو غيرها من السياسات، حيث تُشير البيانات إلى أن 95.2 من الفلسطينيين في الدول العربية يعتقدون بأن اهمال حقوق اللاجئين والمهجرين من مظاهر فشل أوسلو، بينما يعتقد ذلك 100% من الفلسطينيين في الدول الأجنبية.

60 BADIL, *Stop The Ongoing Discrimination Against Palestinian Refugees in Lebanon*, (Bethlehem, Palestine: September 2019), available at: http://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/in-focus/Lebanon-Pal-Ref-Rights.pdf

4. التغيرات والتحولات الأساسية بعد أوسلو:

السؤال الثالث: **حسب اعتقادك، كيف تطورت الظواهر التالية خلال الأعوام الثلاث الماضية؟**

	زيادة	بقاء الحال على ما هو عليه	تناقص/ تراجع	لا أعرف
تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة	93.8	2.2	2.4	1.6
الدعم الدبلوماسي الدولي لإسرائيل	74.8	14.4	6.8	4.0
المشاركة في أعمال المقاومة الفلسطينية	5.8	58.1	21.4	5.8
إفلات إسرائيل (كقوة احتلال) من العقاب	69.1	22.0	4.7	4.2
استقرار إسرائيل وتطورها	79.1	12.2	7.1	1.6
استقرار اوضاع الفلسطينيين وتطورهم	6.9	15.5	76.4	1.2
حضور الرواية الصهيونية الإسرائيلية على المستوى الدولي	58.3	23.6	11.1	7.1
تأثير حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني على مواقف ال دول	14.7	37.6	37.6	10.2
الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (تقرير المصير وحق العودة)	8.6	29.9	56.3	5.2
وحدة الشعب الفلسطيني	9.2	24.3	63.7	2.7
حضور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية	10.6	27.1	58.3	4.0
فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة	5.5	14.8	73.4	6.3

تم توجيه هذا السؤال للجميع، أي لمن اجابوا أن أوسلو قد فشلت وأيضاً لمن قالوا إن أوسلو نجحت، ذلك أن كلا الفئتين تستطيعان تقدير تطور الظواهر المعروضة. يهدف هذا السؤال إلى فهم رأي الشباب حول تطور الظواهر المذكورة في الجدول أعلاه (وهي ليست حصرية) خلال السنوات الثلاث الماضية (2018 – 2021). وتعكس النتائج الواردة في الجدول أعلاه مستوى الوعي في أوساط الشباب، ومتابعتهم للتطورات السياسية فيما يخص القضية الفلسطينية. فقد جاءت الاجابات متناسقة ومترابطة مع بعضها البعض، الأمر الذي يعكس اهتماماً حقيقياً بالمستجدات والمتغيرات السياسية. كما أن ارتفاع نسب التأييد لبعض الظواهر يمكن اعتباره مؤشرا واضحا على عدم اليقينية لدى الفئة التي ذهبت مع نجاح أوسلو، والتي عكست نفسها في تدني نسب التأييد في السؤال الثاني (أ).

وفقاً للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يعتقد 93.8 في المائة من عينة البحث أن علاقات التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية قد تطورت/ زادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويرى 79.1 في المائة منهم أن استقرار "إسرائيل" وتطورها قد ازدهر وتطور، يقابل ذلك 76.4 في المائة أفادوا بتراجع أوضاع الفلسطينيين واستقرارهم خلال الفترة ذاتها. وبينما يؤمن 74.8

في المائة أن الدعم الديبلوماسي الدولي لإسرائيل قد ازداد في هذه الفترة، يعتقد 56.3 في المائة أن الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف قد تراجع. وقد ازداد افلات "إسرائيل" (كقوة احتلال) من العقاب والمحاسبة في وجهة نظر 69.1 في المائة. كما يرى 58.3 في المائة ازدياد في حضور الرواية الصهيونية على المستوى الدولي، مقابل النسبة ذاتها تعتقد تراجع حضور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

تأتي هذه النتائج والظواهر متداخلة إلى حد كبير في وجهة نظر الفئة المستطلعة آرائهم، الأمر الذي يعكس وعياً وفهماً للواقع والمتغيرات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وتظهر النتائج إدراك الفئة المستطلعة ليس فقط لتراجع القضية الفلسطينية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي بل وإدراكها لما تجنيه "إسرائيل" من مكاسب استراتيجية في مختلف المجالات جراء أوسلو. بكلمات أخرى، إن عينة البحث لا ترى أن أوسلو قد فشلت في تحقيق أهدافها وحسب، بل أنها خدمت المشروع الصهيو-اسرائيلي في فلسطين أيضاً.

وقد جاءت نسبة الذين أفادوا بزيادة نسبة التطبيع مرتفعة في ظل توقيع اتفاقية أبراهام، التي أسفرت عن تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" وكل من الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، والتي تبعها توقيع اتفاقية تطبيع بين إسرائيل والسودان في تشرين أول 2020، وأيضاً اتفاقية تطبيع مع المغرب في كانون أول من لعام ذاته.[61] في السياق ذاته، فشلت جامعة الدول العربية في اتخاذ موقف جامع واصدار بيان يستنكر اتفاقية التطبيع، الأمر الذي يعكس تراجعاً واضحاً في الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى السياسي العربي الرسمي من جهة، وقبولاً عربياً لنهج التطبيع من جهة أخرى.

يقابل استقرار "إسرائيل"، والدعم الدولي لها، واستمرار افلاتها من العقاب، وحضور الرواية الصهيونية على المستوى الدولي، تراجع الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتغييب القضية الفلسطينية، وتدهور أوضاع الفلسطينيين، بفعل مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية على الصعيد الاقليمي والدولي.

فإلى جانب اتفاقيات التطبيع وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على الصعيد السياسي العربي، شهدت هذه الفترة انحيازاً أمريكياً ودعماً علنياً لإسرائيل. ولم تقتصر السياسة الخارجية

61 Lara Jakes, Isabel Kershner, Aida Alami and David M. Halbfinger, "Morocco Joins List of Arab Nations to Begin Normalizing Relations with Israel," *New York Times*, 10 December 2020, available at: https://www.nytimes.com/2020/12/10/world/middleeast/israel-morocco-trump.html

للولايات المتحدة على الدعم المعلن والكامل لإسرائيل، وإنما تبنت موقف العداء للفلسطينيين والتنكر لحقوقهم، واتخذت بحقهم اجراءات عقابية مثل قطع التمويل عن السلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"،[62] والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها في انتهاك صريح للوضع القانوني للمدينة المعترف به دولياً،[63] ولقرارات الأمم المتحدة لتي تؤكد عدم قانونية ضم القدس.[64]

كما وشجعت الولايات المتحدة العديد من حلفائها لاتخاذ إجراءات مماثلة، وخصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل سفارات بلادهم إليها. تزامن تزايد الدعم الامريكي لإسرائيل مع سياسات الاتحاد الأوروبي المنحازة لإسرائيل وخصوصاً فيما يتعلق بفرض شروط سياسية على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تُجرم النضال الفلسطيني.[65] كما اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارت في العامين 2020 و2021 بدعوى أن المنهاج الفلسطيني يحرّض على العنف، وطالب السلطة الفلسطينية بتغييره.[66] في الواقع، شكلت هذه المرحلة مناخاً سياسياً مناسباً لإسرائيل للاستمرار في سياساتها الاستعمارية الاحلالية، والعنصرية،[67] وانتهاك حقوق الفلسطينيين دون عقاب أو حساب.[68]

في المقابل وضمن هذه الظروف السياسية التي حاصرت الفلسطينيين وعزلتهم، لم ينجح

---

62 BADIL, *Understanding the Political Underpinning of UNRWA's Chronic Funding Crisis* (Bethlehem: BADIL 2018), Bulletin No. 27, available at: https://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/bulletins-and-briefs/bulletin-no27-unrwa-financial-crisis.pdf

63 United Nations General Assembly, Resolution 181 (II). Future Government of Palestine, A/RES/181(II), 29 November 1947, available at: https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7F0AF2BD897689B785256C330061D253 [accessed 23 August 2021].

64 *See*, in particular, UNSC S/RES/252 (1968), S/RES/267 (1969), S/RES/271 (1969), S/RES,298 (1971), S/RES/465 (1980), S/RES/467 (1980), S/RES/478 (1980).

65 BADIL, *European Union Conditional Funding: Its Illegality and Political Implications* (BADIL: Bethlehem 2020), Position Paper, available at: https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/in-focus/EuropeanUnionConditionalFunding(PositionPaper-April2020).pdf

66 BADIL, "Badil Rejects the European Parliament's Israeli-influenced Allegations about Palestinian Textbooks," 7 May 2021, Press Release, available at: https://www.badil.org/en/publication/press-releases/93-2021/5141-pr-en-070521-09.html; BADIL, *Israel's Apartheid-Colonial Education: Subjugation Palestinian Minds and Rights* (BADIL: Bethlehem 2020, Working Paper No.26, available at: https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/WP26-right2education.pdf.

67 قانون القومية للشعب اليهودي، 2018. أنظر ترجمة قانون القومية باللغة العربية على موقع عدالة/ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل https://shortest.link/sxJ

68 United Nations General Assembly, "Seven Decades of Impunity: The United Nations Human Rights Council Must Hold Israel to Account," A/HRC/38/NGO/119, 13 June 2018, available at: https://shortest.link/tsV

الفلسطينيون في تطوير استراتيجية نضالية جامعة وموحدة لمواجهة هذه التحديات. فقد تعثرت اتفاقات المصالحة بين حركتي حماس وفتح وتعمق الانقسام بين الفلسطينيين، واتسمت المقاومة بالموسمية والفردية بسبب غياب برنامج نضالي واضح، الأمر الذي انعكس أيضاً على تأثير حركات التضامن العالمية والدعم الدولي للفلسطينيين، وبالتالي تراجع حضور القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.

لقد ساهم اتفاق أوسلو للسلام في إضفاء إطار شرعيّ على نظام الاستعمار والابارتهايد الاسرائيلي. ففي الوقت الذي تجاهل فيه هذا الاتفاق الحقوق الفلسطينية مثل حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والحدود والقدس، فإنه فتح الطريق أمام "إسرائيل" للانتفاع منه والاستمرار في استعمار الضفة الغربية وشرق القدس.[69] كما منح هذا الاتفاق الذي صنف أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية باعتبارها مناطق "ج"، الضوء الأخضر لإسرائيل للاستمرار في مصادرة هذه الأراضي ونقل ملكيتها، وبناء المستعمرات وزرع المستعمرين فيها.

من جهة أخرى، يظهر اليوم بعد أكثر من 28 عاماً على توقيع أوسلو الأثر الكارثي للاعتراف الفلسطيني بإسرائيل باعتبارها كياناً طبيعياً في المنطقة ولديها الحق في الوجود على هذه الأرض. لقد فتح هذا الاعتراف المجال للتطبيع العربي الاسرائيلي، والذي صار يشكل مسوّغا لتبرير التنصل من الالتزامات العربية والقضية وحقوق الشعب الفلسطيني. لقد كانت بداية الانحدار نحو التطبيع في عدم رفض الدول العربية لمبدأ التطبيع مع "إسرائيل" في "مبادرة السلام العربية" للعام 2002،[70] وإنما جعله مدخلاً لإثبات الاستعداد للسلام وللبحث عن المصالح الخاصة للدول بدون الالتفات إلى معالجة جذور الصراع.

بشكل عام، تأتي النسب بين المشاركين فيما يتعلق بالظواهر أعلاه متقاربة عند دراستها بناءً على مُتغير النوع الاجتماعي ومكان الاقامة، إذ تعكس اتفاق عينة البحث على أن اتفاق أوسلو قد خدم مصالح الحركة الصهيونية و"إسرائيل" أكثر مما خدم القضية الفلسطينية.

أيضاً وعند النظر إلى متغير "مستوى التعليم"، يُلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين مستوى التعليم والرأي القائل "بازدياد التطبيع" و"استقرار "إسرائيل" وتطورها"، حيث يرى الذين حصلوا على تعليم عالي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) أن المظاهر أعلاه قد تطورت بناء على

69 *Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and Gaza Strip*, Article XI, 27 December 1995, available at: https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434/ [accessed 23 August 2021].

70 See The Guardian, "Arab Peace Initiative: Full Text," *The Guardian*, 28 March 2002, available at: https://www.theguardian.com/world/2002/mar/28/israel7

المصلحة الاسرائيلية والصهيونية وبما لا يخدم القضية الفلسطينية. ويبدو ان هذا يعود إلى أن هذه الفئة (الحاصلة على تعليم عالي) أكثر انخراطاً ومتابعة للتطورات السياسية.

في المحصلة، يكشف التدقيق في المعطيات أعلاه أن اتفاق أوسلو للسلام لم يقتصر على خدمة إسرائيل وتقويض حقوق الفلسطينيين فقط، وإنما أصبح إطاراً يُشرعن سياسات "إسرائيل" الاستعمارية والعنصرية.

5. تقييم الأطراف المنخرطة في عملية السلام

السؤال الرابع: **كيف تُقيم دور كل من الأطراف التالية (الأمم المتحدة، اللجنة الرباعية، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، الولايات المتحدة) في هذه المجالات المحددة من عملية السلام: احترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، والحرص على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية (فلسطين وإسرائيل)، وإنفاذ إجراءات المساءلة ومحاسبة الأطراف المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني؟**

	الأمم المتحدة	الرباعية (الأمم المتحدة، أمريكا، الإتحاد الأوروبي، روسيا)	الاتحاد الأوروبي	جامعة الدول العربية	الولايات المتحدة الأمريكية
مدى فعّالية الأطراف في احترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة					
فعّال جدا	2.6	1.4	2.3	2.3	0.9
فعّال	12.5	6.5	21.2	16.1	3.9
غير فعال	50.5	48.3	50.5	33.8	29.4
غير فعال بالمطلق	32.7	39.9	21.7	44.5	63.7
لا اعرف	1.7	3.9	4.3	3.3	2.2
مدى حرص الأطراف على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية (فلسطين وإسرائيل)					
فعّال جدا	1.2	0.9	1.3	2.7	1.7
فعّال	7.6	6.9	15.8	11.2	5.5
غير فعال	43	47.5	51.2	34.5	28.5
غير فعال بالمطلق	42.3	39	25.3	47.1	60.3
لا اعرف	5.9	5.8	6.3	4.5	4
مدى فعّالية الأطراف في إنفاذ إجراءات المساءلة ومحاسبة الأطراف المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني؟					
فعّال جدا	0.9	1.2	0.9	1.2	0.9
فعّال	4.6	2.4	10.1	6.9	1.7
غير فعال	35.4	37.7	46	32.5	23.6
غير فعال بالمطلق	55.1	54	37.1	54.8	70.6
لا اعرف	4	4.7	5.9	4.6	3.2

يفحص هذا السؤال مدى فعالية الأطراف المذكورة من وجهة نظر المستطلعة آرائهم، حيث يُنظر في الدور الذي يؤديه كل طرف على صعيد احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وتطبيق الاتفاقيات المبرمة بين فلسطين و"إسرائيل"، وانفاذ اجراءات المساءلة والمحاسبة. وتكمن أهمية هذا السؤال في أنه يسعى للتعرف على مدى دراية الفلسطينيين بمسؤوليات الأطراف الدولية المنخرطة في عملية السلام منذ ما يزيد ثلاثين عاماً من جهة، وإلى استكشاف مدى الثقة بقدرة هذه الاطراف ومستوى تأثيرها على إنصاف الشعب الفلسطيني من جهة ثانية.

تظهر النتائج ان الغالبية العظمى على دراية بعمل ودور الاطراف الدولية. يظهر ذلك من خلال ملاحظة التباين في المتغيرات المتصلة بدور كل طرف على حدة، وفي تقدير الفعالية من جهة ثانية. فعلى سبيل المثال، وعند الحديث عن احترام حقوق الشعب الفلسطيني، يرى ما نسبته 83.2 في المائة بأن دور الأمم المتحدة في احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير فعال، و90.5 في المائة منهم أنها غير فعالة في محاسبة الأطراف المسؤولة عن انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني. تعكس هذه النتيجة معرفة المستطلعة آرائهم بالمواقف المُعلنة للأطراف المنخرطة في عملية السلام، والاجراءات العملية التي تتخذها هذه الأطراف لضمان حقوق الفلسطينيين، الأمر الذي يعكس معرفة ومتابعة للقضية الفلسطينية.

ترى الغالبية من المستطلعة آرائهم أن هذه الأطراف الخمسة قد فشلت في لعب دور فعال ضمن عملية السلام، وتحديداً فيما يخص ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وحرصها على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية، وفي إنفاذ إجراءات المساءلة ومحاسبة الأطراف المسؤولية عن انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني. فمنذ توقيع اتفاق أوسلو للسلام في العام 1993، لم تنجح هذه الاطراف في تحقيق انجازات تُلامس هذه المجالات المحددة من عملية السلام.

ما يلفت الانتباه هنا أمران:

الاول: إدراك عينة البحث لعدم فاعلية الأطراف المنخرطة في عملية السلام، والذي يأتي في ظل الاعتماد شبه الكامل للقيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه الأطراف واصرارها على تدويل القضية الفلسطينية من أجل إيجاد حلول لها. يعكس هذا التناقض بين الفئة المستطلعة وتوجهات القيادة الفلسطينية العديد من القضايا أهمها: الفجوة الكبيرة بين القيادة الرسمية والشعب الفلسطيني، وغياب برنامج سياسي يأتي من القاعدة الشعبية، واهمال تطلعات ودور الشعب الفلسطيني.

الثاني: حجم الاحباط و/أو عدم الثقة في المجتمع الدولي وعدم التعويل عليه وهو أمر ينعكس بتدني نسب تقدير الفعالية لدى مختلف الاطراف.

ويمكن القول هنا أن عينة البحث تعتقد بأن الولايات المتحدة لا تلعب دوراً فاعلاً في عملية السلام لمصلحة الشعب الفلسطيني لعدة أسباب، أهمها الانحياز الأمريكي الدائم – منذ انطلاق عملية السلام – لإسرائيل، والذي تجلى بشكله الواضح خلال فترة الرئيس دونالد ترامب. أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، فإن موازين القوى داخل مجلس الأمن واستخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض قد أعاق الأمم المتحدة من اتخاذ أي دور أو اجراءات فعالة لصالح حقوق الفلسطينيين. وعلى صعيد اللجنة الرباعية التي تضم (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي)، فقد انعكس موقف الولايات المتحدة المنحاز، وعجز الأمم المتحدة عن اتخاذ قرارات، وغياب الارادة السياسية للأطراف المتبقية على فعالية هذه اللجنة.

أما بخصوص دور كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، فقد تباين رأي العينة قليلاً حيالهما بالمقارنة مع الأطراف الاطراف الاخرى كما كان متوقعاً. فالغالبية من المستطلعة آرائهم ترى أن هذه الأطراف قد فشلت في لعب دور فعال ضمن عملية السلام، لكنها في ذات الوقت تعتقد أن الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية قد لعبا دوراً أكثر فاعلية من الولايات المتحدة، واللجنة الرباعية، والأمم المتحدة. بالرغم من ذلك، لم تتجاوز نسبة الذين يرون فاعلية الاتحاد الأوروبي في احترام حقوق الشعب الفلسطيني 23.5 في المائة، بينما كانت فعالية جامعة الدول العربية في وجهة نظرهم بنسبة 18.4 في المائة.

ومن الضروري هنا التأكيد على أن جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي لم يلعبا دوراً فعالاً في احترام حقوق الشعب الفلسطيني كما تظهر النتائج العامة في الجدول أعلاه، ولكن تأتي نسبة فعاليتهم على هذا الشكل مقارنة بعدم فعالية الأطراف الأخرى المنخرطة في عملية السلام. فالمقارنة هنا لم تكن على أساس الفاعلية في احقاق الحقوق، وإنما بناءً على عدم فاعلية أي من الأطراف الأخرى التي اتسمت مواقف بعضهم مثل الولايات المتحدة بالانحياز الكامل لإسرائيل. في المقابل، اتخذ كل من الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية مواقفاً وسطية من حقوق الشعب الفلسطيني، بدون أي خطوات عملية تضمن هذه الحقوق.

وترى الغالبية من المستطلعة آرائهم أن هذه الأطراف المنخرطة في عملية السلام قد فشلت بشكل واضح فيما يخص تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية، أو إنفاذ إجراءات المساءلة. ولا تختلف هنا أسباب آراء الفئة المستطلعة عن الأسباب المذكورة أعلاه، والتي يمكن تلخيصها في انحياز الولايات المتحدة الدائم لإسرائيل، وعجز الأمم المتحدة عن اتخاذ أي دور أو اجراءات فعالة، وغياب الارادة السياسية للأطراف المتبقية على فعالية هذه اللجنة.

بالإضافة إلى هذه الأسباب، فإن التغيرات التي فرضتها "إسرائيل" على أرض الواقع قد تجاوزت

الاتفاقيات الموقعة بين "إسرائيل" وفلسطين، ولم يعد لهذه الاتفاقيات أية أهمية تُذكر سوى توريط الفلسطينيين بالتزامات وظيفية غير مبررة تجاه "إسرائيل". كما جاء الإيمان بعدم فعالية أي من الأطراف في تطبيق الاتفاقيات وانفاذ اجراءات المحاسبة والمساءلة، لأن هذه الاجراءات قابلة للقياس وتتطلب اجراءات عملية وواضحة في محاسبة "إسرائيل"، وهو الامر الذي لم يتحقق وتدركه عينة البحث تماماً.

6. الإطار السياسي لحل الصراع

السؤال الخامس: **أي من الخيارات التالية في رأيك هو الإطار السياسي العام الأنسب لحل الصراع؟**

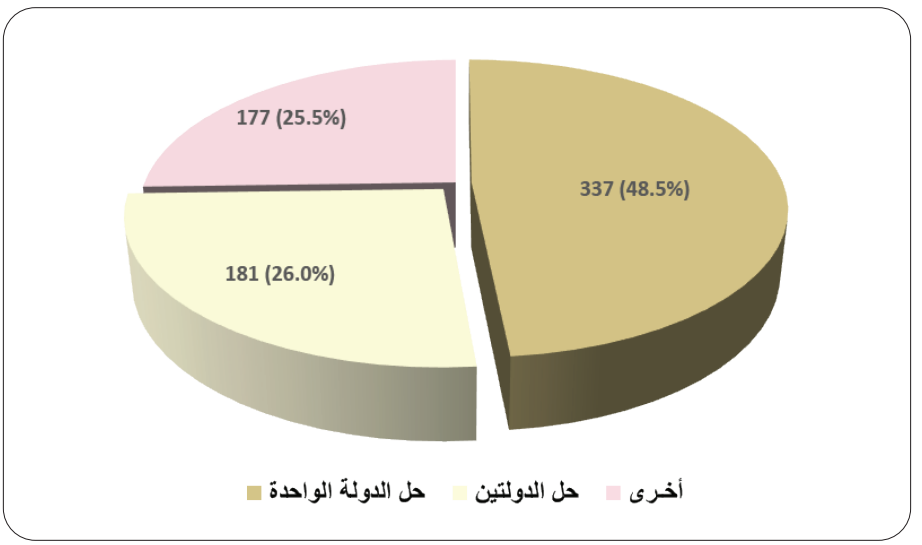

يتناول هذا السؤال شكل الإطار السياسي الأنسب للتوصل إلى حل نهائي للصراع. ورغم أن هذا السؤال لم يوضع بهدف الاستفتاء على حل الدولة أو حل الدولتين، الا أنه يعكس رأي العينة في ماهية الإطار السياسي وفي أوسلو نفسها. فبما أنه من المعلوم بأن حل الدولتين أحد الأسس التي قامت عليها عملية أوسلو للسلام، لذلك يكون من البداهة افتراض أن الاجابات الواردة على هذا السؤال تعكس مدى الرضا ليس عن الإطار السياسي وحسب، بل وعن عملية سلام أوسلو نفسها. وعليه، يكون لهذا السؤال أهمية خاصة لفحص مدى توافق عملية أوسلو للسلام وأركانها، والتي منها حل الدولتين، مع رغبة وارادة أصحاب الحقوق أنفسهم، لأن توافر هذا التوافق من عدمه يلعب بالضرورة دوراً حاسماً في نجاح او فشل عملية السلام نفسها.

يبين الجدول أن 48.5 في المائة أي النسبة الأكبر من عينة البحث يعتقدون بأن حل الدولة الواحدة يشكل الحل السياسي الأنسب لحل الصراع، بينما يؤمن 26 في المائة منهم في الدولتين الحل الأنسب. في المقابل، اختار ما نسبته 25.5 في المائة خيار "غير ذلك"، والذي ينضوي على آراء سياسية أخرى مثل: الدولة الفلسطينية المستقلة من البحر إلى النهر على كامل فلسطين بحدودها الانتدابية/التاريخية. وينقسم هذا الخيار إلى قسمين: الأول لا يمانع عيش اليهود الإسرائيليين (المستعمرون حالياً) كأفراد وليس ككيان سياسي في فلسطين، والثاني يُفضل عودة اليهود الاسرائيليين إلى البلدان التي قدموا منها. ويمكن القول هنا بأن الذين اختاروا حل "غير ذلك" هم أيضاً من المؤمنين بحل الدولة الواحدة كإطار لإنهاء الصراع، ولكنهم اختلفوا على مصير المستعمرين وموقعهم في التركيبة الديموغرافية في الدولة الواحدة. بذلك، ترتفع نسبة الذين ذهبوا مع حل الدولة الواحدة إلى 74 في المائة من عينة البحث.

تعكس هذه النتائج جملة من الأسباب والعوامل التي دفعت بعينة البحث لاختيار حل الدولة الواحدة، بغض النظر عن شكلها وسكانها، باعتباره الحل الأنسب لإنهاء الصراع. وتتمثل هذه الأسباب بحسب اعتقادنا في:

أولاً: فشل عملية أوسلو للسلام في تحقيق أهدافها والبرنامج السياسي المنبثق عنها، والذي يُعتبر إنشاء دولة فلسطينية على حدود الأرض المحتلة عام 1967 أبرزها. فلم تؤد هذه العملية إلا لمزيدٍ من الانقسام والشرذمة بين أبناء الشعب الفلسطيني، بل ومنحت إسرائيل هامشاً كبيراً في مصادرة الأراضي، وتوسيع مستعمراتها وزرع مستعمريها بشكل ملحوظ.

ثانياً: إن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة وتحكمها في كافة مناحي الحياة، وإخضاعهما لنظام استعمار وفصل عنصري واحد، قد بدد آمال قيام دولة فلسطينية في هذه البقعة الجغرافية. فأداء السلطة الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تتحول لدولة فلسطينية ذات سيادة، يكاد يكون معدوماً في أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، المصنفة باعتبارها أراضي تقع في المنطقة "ج" حسب اتفاق أوسلو. وعليه، فإن غياب دور السلطة الفلسطينية في أغلب مناطق الضفة الغربية، واستغلال إسرائيل لهذه المناطق لتنفيذ برنامجها الاستعماري والاحلالي، يُظهر وبشكل واضح أن الوقائع والمعطيات على الأرض تؤكد أن حل قيام دولة فلسطينية على حدود الأرض المحتلة عام 1967 لم يعد ممكناً.

ثالثاً: تُبين النتائج أعلاه إدراكاً عالياً لدى فئة الشباب المستطلعة آرائهم بعدم إمكانية تحقيق الحقوق الفلسطينية في ظل حل الدولتين، وخصوصاً حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة وحق تقرير المصير. ويظهر هذا بشكل واضح في رأي الشباب

فيما يخص أسباب فشل اتفاق أوسلو في السؤال الثاني (ب)، حيث يرى ما نسبته 92.4 في المائة أن اهمال حقوق اللاجئين والمهجرين من أبرز معالم فشل اتفاق أوسلو. وعليه، فإنه من الصحيح الافتراض أن الشباب يؤمن بحل الدولة الواحدة كإطار سياسي يضمن أكثر من غيره حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، خصوصاً الحق في العودة إلى الديار الأصلية.

في المقابل، إن عملية أوسلو للسلام لم تتطرق لقضية اللاجئين، واعتبرتها من قضايا الحل النهائي ووضعتها تحت إطار إيجاد حل عادل لقضيتهم. كما أن تعاملها مع حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، قد استثنى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي الشتات، وتعامل مع هذا الحق باعتباره مرتبطاً بالجغرافيا دون الشعب. وقد دفع هذا التعامل مع الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف إلى خلق حالة من الالتباس في الشارع الفلسطيني، وإثارة العديد من التساؤلات، التي لم يجب عليها اتفاق أوسلو أو ما نتج عنه من مؤسسات ووقائع على الأرض.

وعند النظر إلى المتغيرات، يُلاحظ أن اللاجئين صوتوا لصالح الدولة الواحدة بنسبة 73.6 في المائة، والمهجرين داخلياً بنسبة 70.9 في المائة، والأشخاص الذين لم يسبق لهم التعرض للتهجير بنسبة 76.8 في المائة. من جهة اولى تعكس هذه النتائج إدراك اللاجئين والمهجرين أن حل الدولتين لن يعمل على إحقاق حقوقهم بشكل عام وحقهم في العودة بشكل خاص. ومن جهة ثانية تعكس أيضاً عدم إيمان عينة البحث بما يشمل من لم يسبق تهجيرهم بحل الدولتين باعتباره إطاراً لحل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي.

يظهر أيضاً ميول الفئة المستهدفة لخيار الدولة الواحدة عند النظر إلى مُتغير المستوى التعليمي (أنظر الجدول 7، صفحة 57)، حيث يتناسب هذا المتغير طردياً مع الايمان بحل الدول الواحدة. فكلما كان المستوى التعليمي أعلى، كانت نسبة خيار الدولة الواحدة باعتبارها الإطار الأنسب لحل الصراع أعلى.

كما أنه من اللافت النظر إلى متغير قطاع العمل في هذا السؤال، حيث جاءت نسب الذين يؤمنون بحل الدولة الواحدة كالتالي: 60.4 في المائة يعملون في القطاع الأهلي، و51.5 المائة يعملون في القطاع الخاص، و42.5 يعملون في المائة يعملون في القطاع العام.

وتأتي النتائج في هذا المتغير على هذا النحو لاعتبارات عديدة أبرزها أن العاملين في القطاع الأهلي يتبنون، في أغلب الأحيان، منهجاً مبني على احقاق الحقوق، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في ظل حل الدولتين. أما القطاع الخاص، فلا شك أن لديه مصلحة أكبر في حل الدولة الواحدة

نظراً للصعوبات الاقتصادية التي يواجهها حالياً في ظل الترويج لحل الدولتين مثل الاستيراد والتصدير، والتطلع إلى اتساع السوق وزيادة المستهلكين. وبخصوص العاملين في القطاع العام، فقد كان من المتوقع أن تأتي نتائجهم على هذا النحو، إذ أنهم يعملون في مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية، وأُنشئت باعتبارها مؤسسات الدولة المستقبلية، وبالتالي فإن عملهم في هذا القطاع ينضوي عليه قبولهم بحل الدولتين باعتباره الحل الأنسب لإنهاء الصراع.

7. مواصفات الدولة المستقبلية

السؤال السادس: **ماهي درجة أهمية أن تتمتع الدولة التي ترغب/ين في العيش فيها بالمواصفات التالية؟**

طُلب إلى عينة البحث، في هذا السؤال، إبداء آرائهم حول مواصفات الدولة التي يرغبون بالعيش فيها، بغض النظر عن شكل الإطار السياسي النهائي لحل الصراع (دولة أو دولتين). يهدف هذا السؤال إلى التعرف على رأي الشباب حول مواصفات الدولة التي يطمحون لها ومدى دعمهم لها. ولأغراض هذا البحث، فقد تم التوضيح بأن هذه المواصفات ليست حصرية، وتم تعريفها بشكل مباشر وبسيط بما يعكس جوهر هذه المواصفات.

وحسب آراء الفئة المستطلعة، تتدرج أهمية هذه المواصفات وفقاً للترتيب التالي:

ما هي درجة اهمية تمتع الدولة التي ترغب/ين في العيش فيها بالمواصفات التالية؟	
دولة رفاه اجتماعي: تضمن الدولة الحد الأدنى من الحقوق فيما يتعلق بمستويات المعيشة والسكن والصحة والتعليم والعمل.	91.8
دولة مدنية: تقوم على المواطنة في المقام الأول وعلى احترام وضمان التمتع بحقوق الإنسان دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو غيره.	91.6
دولة ديمقراطية: تستلزم تعدد الأحزاب السياسية، والانتخابات الدورية، والتداول السلمي للسلطة.	91.0
دولة علمانية: تستلزم فصل الدين عن الادارة السياساتية للدولة دون تحيّز أو تمييز ضد أي دين/عقيدة.	68.5
دولة اشتراكية: تطبيق نظام يقوم على الملكية العامة للدولة لأدوات ووسائل الإنتاج (الارض، المصانع ... الخ) وسلطة توزيع الثروات.	52.7
دولة دينية: تشكل القوانين الدينية أساس الحكم والتشريعات.	52.5
رأسمالية ليبرالية: تطبيق نظام السوق الحر في الشؤون الاقتصادية	41.5

تشير النتائج أعلاه إلى رغبة الفئة المستطلعة في إقامة نظام سياسي واقتصادي في الدولة المستقبلية يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد جاء تدرج مواصفات الدولة التي يرغبون العيش فيها بناءً على مقياس ضمان الحقوق الاقتصادية – الاجتماعية الاساسية من قبل الدول على اساس المواطنة الكاملة وضمان الحقوق السياسية في إطار الديموقراطية. ولعل ما يُثير الانتباه في هذه النتائج، أن الفئة المستهدفة قد كانت أكثر حسماً في تعبيرها عن مواصفات الدولة من شكل الحل النهائي (دولة أو دولتين)، الأمر الذي يعكس أن الحل المبني على الحقوق هو ما يعكس تطلعات وآراء عينة البحث.

في الوقت ذاته، يمكن النظر إلى هذا التدرج في اختيار مواصفات الدولة لدى فئة الشباب باعتباره تقييماً لمرحلة أوسلو، وما نتج عنه من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية، عززت التمايز الطبقي الاجتماعي – الاقتصادي في ظل غياب قوانين عادلة تحمي طبقات العمال والفلاحين والموظفين. كما أنها تكشف عن مستوى آخر من انتهاكات حقوق الانسان جرّاء احتكار السلطة والانتفاع بمواردها من قبل فئة، أو مجموعات سياسية والتنازع عليها في ظل غياب التعددية السياسية.

في المقابل، جاء كل من النظام الاشتراكي والديني والرأسمالي الليبرالي في أسفل الأولويات التي يراها الفلسطيني ضرورية في تكوين الدولة. من جهة الحقوق السياسية يعكس هذا التوجه، لدى عينة البحث، ضرورة وجود نظام سياسي مدني ديموقراطي يقوم على أساس المواطنة الكاملة دون تمييز ضد أي دين من جهة. ومن جهة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ينبذ هذه التوجه أي نظام اقتصادي يحتكر الموارد وعملية الانتاج ولا يقوم على أساس العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروات بين المواطنين.

وبالنظر إلى مُتغير الجنس في هذا السؤال، فإن ما يلفت الانتباه هو أن نسبة الاناث التي اختارت المواصفات العلمانية والمدنية لشكل الدولة هي أعلى من الذكور. فبينما اختارت الاناث دولة علمانية بنسبة 74.7 في المائة ودولة مدنية بنسبة 94.8 في المائة، جاءت نسبة الذكور اللذين يؤمنون بدولة علمانية بواقع 64.1 في المائة و89.4 في المائة بدولة مدنية. في المقابل، بلغت نسبة الإناث اللواتي يرغبن بالعيش في دولة دينية 47.1 في المائة، في الوقت الذي اختار فيه 56.4 في المائة من الذكور لصالح الدولة الدينية.

وتعود الأسباب حول هذا التفاوت في النسب بين الذكور والاناث لمجموعة من العوامل أهمها، استخدام واستغلال الدين بشكل سلبي لحرمان المرأة من حقوقها. بالإضافة إلى البنية الأبوية

للمجتمع وللسلطة الفلسطينية التي تمنع المرأة من ممارسة حقوقها السياسة بشكل كامل، وتحاصرها في أفضل الأحوال، في نظام الكوتا الذي لا يتعامل مع المرأة وفق الكفاءة.

الخـــلاصـــة والتوصيات

في جوهر الأمر، حققت عملية أوسلو للسلام الأهداف الأولية التي توختها في إقامة سلطة فلسطينية تمارس ما يشبه الحكم الذاتي ووضع إطار لمواصلة المفاوضات، بيد أنها لم تحقق هدفها النهائي المفترض الذي يتمثل في إحلال السلام والتوصل إلى تسوية نهائية بين "إسرائيل" والفلسطينيين. وقد بات الفلسطينيون يشككون بالفعل فيما إذا كان ذلك حقًا هو الهدف النهائي، حيث يعتقد ما يربو على 92 في المائة من الشباب الفلسطيني بأن الفشل كان حليف عملية أوسلو للسلام. وبناءً على المسح الذي أجريناه، يرى الشباب الفلسطيني، بمن فيهم ما نسبته 7.3 في المائة ممن صرحوا بأن عملية السلام تكللت بالنجاح، أن هذه العملية لم تحقق مستويات ذات بالٍ من النجاح، لا فيما يتعلق بالحقوق الملموسة التي يمكن نيلها ولا الأهداف الوطنية بعيدة المدى.

ولا يعتقد هؤلاء الشباب بأن عملية أوسلو للسلام أخفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منها فحسب، بل إنها مكنت "إسرائيل" من مواصلة مشروعها الاستعماري دون هوادة على أرض فلسطين. ووفقًا لما يراه الشباب الفلسطيني، لم تنحصر النتيجة التي أفضت عملية السلام إليها في زيادة المكاسب الاستراتيجية التي حققتها "إسرائيل" على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية في الوقت الذي قوّضت فيه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بل إنها تحولت إلى إطار عمل يضفي صفة المشروعية على المطامع الاستعمارية والتوسعية التي تطبّقها "إسرائيل". وجاء ذلك كله على حساب وجود أبناء الشعب الفلسطيني وحقوقهم وأمنهم واستقرار اقتصادهم وهويتهم الجماعية.

في الواقع، أسهمت عملية أوسلو للسلام، وخاصةً بما يسّرته لـ "إسرائيل" من الإفلات من العقاب من خلال نقل المسؤوليات التي تقع على عاتقها إلى السلطة الفلسطينية، في خلق اقتصاد فلسطيني يعاني من التفتت والتشظي. فقد عمل الحصار ونظام التصاريح الذي تفرضه "إسرائيل"، والحواجز العسكرية التي تقيمها، وتوسيع مستعمراتها وإجراءات الضم التي تنفذها بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون - وهي إجراءات ييسرها بمجموعها تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج) بموجب اتفاقيات أوسلو - على تقييد حرية تنقل الأشخاص وحركة السلع كليهما، وهو ما أفضى إلى قيام اقتصادات فرعية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وهي اقتصادات تضم شرقي القدس، وقطاع غزة،

وجنوب الضفة الغربية وشمالها ووسطها والاقتصاد الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة في العام 1948.

وقد أشارت تقديرات البنك الدولي، في دراسة أجراها في العام 2007، إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر ما نسبته 6 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي، وهي نسبة تبلغ 229 مليون دولار، بسبب للحواجز التي تقيمها إسرائيل على امتداد الضفة الغربية،[71] والذي لم يتغيّر منذ ذلك الوقت. ويعمل الحصار العسكري الخانق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة على تقييد دخول جميع البضائع تقريبًا من الضفة الغربية إليه، وهو ما تسبّب في تدمير قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعًا هائلًا زاد عن 40 في المائة بين صفوف سكان القطاع.[72] وبالمثل، يعمل تصنيف ما نسبته 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية ضمن فئة المنطقة (ج)، ناهيك عن اعتبار 35 في المائة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة «منطقة عازلة»،[73] على عوق التنمية الاقتصادية وتعطيلها، حيث تزخر المنطقة (ج) بأخصب الأراضي وبالموارد الطبيعية في الضفة الغربية. وتقدّر الدراسات أن تقييد إمكانية الوصول إلى المنطقة (ج) يكلف الاقتصاد الفلسطيني ما نسبته 35 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في كل سنة ويسهم في ضياع فرص العمل على 110,000 فلسطيني.[74]

وفضلًا عما تقدم، تسهم عملية أوسلو للسلام في البنية النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية، مما يفضي إلى تفاوت اقتصادي مستفحل، ولا سيما في أوساط الطبقة العاملة. فبسبب الضغط الغربي الذي يأتي في صورة المانحين الدوليين، تنفذ السلطة الفلسطينية سياسات اقتصادية تُلحق الضرر بأعمال التنمية، من قبيل تقليص الإنفاق العام وتعزيز النزعة الاستهلاكية القائمة على مراكمة الديون. ففي الضفة الغربية، يرزح القطاع الخاص تحت أعباء قروض تبلغ قيمتها 2.8

---

71 ورد في:
Yara Hawari, "Money can't fix' Palestine's occupied economy," *Al-Jazeera*, 27 January 2020, available at: https://www.aljazeera.com/opinions/2020/1/27/money-cant-fix-palestines-occupied-economy [accessed 23 August 2021].

72 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة للربع الرابع 2020 (دورة تشرين الأول-كانون الأول، 2020)»، 15 شباط 2021، ص. 9، على الموقع الإلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2021-LF-ar.pdf.

73 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، 30 أيار 2019، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/HRC/40/73، ص. 4-5، [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2020].

74 UNCTAD, "The staggering economic cost of occupation; the Palestinian economy would be at least twice as large without Israeli occupation," Press Release, 6 September 2016, available at: https://unctad.org/press-material/staggering-economic-cost-occupation-palestinian-economy-would-be-least-twice-large [accessed 23 August 2021]; MIFTAH, Fact Sheet: The Jordan Valley, 5 July 2017, available at: http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=26418&CategoryId=4 [accessed 23 August 2021].

مليار دولار، بينما يدين الأفراد بنحو 3.2 مليار دولار للبنوك.[75] ولهذا الدين مظاهر متعددة الوجوه تفرز أثرها على المجتمع الفلسطيني. فمن إحدى مظاهره أنه ينسج وهم الاستقرار الاقتصادي والتنمية التي تتأتى في صورة ناطحات السحاب والسيارات الفارهة والبيوت الفخمة، التي لا تعدو كونها واجهة تخفي وراءها واقع الاستعمار والهيمنة على الشعب الفلسطيني.

وعلاوةً على ذلك، ترسّخ هذه المظاهر عملية اللاتسييس للفلسطيني والنضال وحالة الاغتراب، وتشكل منحًى آخر من مناحي الهيمنة والقمع. يصعب على ما يربو على 150,000 فلسطيني (الموظفون لدى السلطة الفلسطينية)، ونحو 130,000 آخرين يعملون في "إسرائيل"،[76] أن يجدوا ما يحفّزهم على المشاركة في أعمال المقاومة، التي يمكن أن تهدد وظائفهم واعمالهم وتفضي بهم إلى التعثر في تسديد ما يرهق كاهلهم من قروض وفقدان بيوتهم أو سياراتهم أو غيرها من ممتلكاتهم.[77] **وفي الواقع، فقد ضمنت عملية أوسلو للسلام أن يعمل الحيز الاقتصادي بوصفه قناة أخرى ترسي دعائم المشروع الاستعماري الصهيوني الإسرائيلي من خلال اختزال أبناء الشعب الفلسطيني في نموذج «الإنسان الاقتصادي» الذي لا همّ له سوى أن يضع نصب عينيه على رفاهيته الاقتصادية وتوسيع دائرة منفعته الشخصية.**

وبناءً على ما تقدم، يجوز القول إن الهدف المتوخى من عملية السلام برمتها لم يكن إحلال السلام، بل كان يكمن في مدّها بالحياة لأطول فترة ممكنة وإنعاشها في أي وقت اقتضت الحاجة ذلك. وبهذه الطريقة، كان في مقدور "إسرائيل"، ولا يزال في مقدورها، أن تحول الواقع غير المشروع دوليًا إلى حقيقة قائمة بحكم الأمر الواقع وتعمل فيما بعد على عدم تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير الواجب لهم وتحويله إلى محض ضرب من ضروب الخيال والأوهام. وفي واقع الأمر، تسببت عملية أوسلو في تحويل الاحتلال، الذي يسود افتراض دولي بأنه ذو طابع مؤقت، إلى احتلال طويل الأمد ومستمر إلى الأبد، وذلك من خلال: (1) نقل مجموعة مختارة ومحدودة من المسؤوليات المدنية التي تتولاها "إسرائيل" بصفته السلطة القائمة بالاحتلال إلى السلطة الفلسطينية، مما يؤدي إلى طمس الحدود القانونية الفاصلة بينهما، (2) وبثّ الوهم بشأن إحلال السلام بغية تبهيت المخاوف التي يبديها المجتمع الدولي، في الوقت الذي تُصوَّر فيه أي «اشتباكات» بين الفلسطينيين والإسرائيليين بوصفها خروجًا مؤقتًا عن

75 أنظر (Yara Hiwari)، مصدر سابق..

76 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الواقع العمالي في فلسطين لعام 2020»، 2020، على الموقع الإلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3978؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019»، 2019، على الموقع الإلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665.

77 أنظر:

Andy Clarno, *Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa after 1994* (Chicago: The University of Chicago Press, 2017).

المسار القائم، (3) والعمل في الوقت ذاته على تهيئة ظروف على أرض الواقع يتعذر إلغاؤها، بما تشمله من إقامة شبكة من المستعمرات، وشق الطرق لاستخدام المستعمرين حصرا والطرق الالتفافية، وبناء جدار الفصل العنصري.

فضلاً عن إطار عملية أوسلو للسلام الذي ثبت أنه ألحق الضرر بالحقوق الوطنية الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني والإمكانيات الواقعية المتاحة أمامه لتقرير مصيره، فقد خسرت الأطراف المشاركة في هذه العملية ثقة الشباب الفلسطيني لأنهم يرون أن جميع الأطراف المعنية تفتقر إلى الكفاءة. أشار الشباب الفلسطيني إلى أن الشكوك التي تراودهم حيال النهج الذي تنتهجه منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد مأسسة النضال الفلسطيني وتدويله بمعنى ضبطه على مقاس أوسلو لغايات العثور على حلول للصراع خارج منظومة الحقوق.

في الواقع، لا يخفى أن ثمة رفض قاطع لعملية السلام عن بكرة أبيها بسبب إطارها وانعدام كفاءة أطرافها. ويَرِد ما يؤكد ذلك في اعتقاد المستطلعة آرائهم بأن حل الدولة الواحدة يُعَدّ الحل السياسي الأنسب للصراع، حيث تصل نسبة من يرون ذلك إلى 74 في المائة. وتمثل هذه الإجابة رفضًا لعملية أوسلو للسلام وانعدام الإيمان بها بالنظر إلى أن أوسلو تقوم في أحسن الافتراضات على حل الدولتين (إن لم يكن مجرد سلطة بإدارة ذاتية). وأشار أكثر من 90 في المائة من المشاركين/ات في المسح، في معرض وصف نوع الدولة التي يرغبون في العيش في كنفها، إلى أنهم يودون أن يعيشوا في دولة رفاه اجتماعي، ودولة مدنية، ودولة ديموقراطية، حيث أوضحوا أنهم يولون أولويتهم لدولة تضرب جذورها وتتأصل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة. فالوضع الراهن وعملية أوسلو للسلام لم يضمنا الحقوق الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني، بل أفضيا إلى تدهورها وتراجعها في واقع الحال. وتشكل الأولوية التي يوليها هؤلاء الشباب لنظام يمنحهم حقوقهم رفضًا آخر لعملية أوسلو للسلام. وفي وسع المرء أن يلاحظ على الفور أن هذا النظام الذي يؤمّن للفلسطينيين حقوقهم يقتضي تفكيك المشروع الإسرائيلي القائم على الاستعمار والفصل العنصري، بالنظر إلى أن الاستعمار والفصل العنصري اللذين تمارسهما "إسرائيل" يشكلان الاساس الذي يحكم ويحرك هذه الدولة، حسبما يدل قانون الدولة القومية على ذلك.

قبل التوقيع على اتفاقيات أوسلو، كان النضال الذي خاضه الفلسطينيون يماثل تمامًا صورة نضال تحرري يقوم في مواجهة قوة استعمارية، حيث يحارب شعب أصلاني في سبيل إعمال حقه في تقرير مصيره. ولكن تحولت هذه الصورة إلى نقاش يتطرق إلى مسألة إقامة الدولة، بدلاً من تقرير المصير. وعلى الرغم من أن هذين الجانبين يكملان بعضهما بعضًا، فهما ليسا مترادفين لأن الأول يمكن أن يتجلى ويبرز إلى الوجود دون الأخير. وهذا الخطاب الذي يتناول مسألة قيام الدولة لا يخلو

من مشاكل بالغة لأنه ينتقص من الحقوق الوطنية الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني ويختزل حركة نضالهم برمتها في حرب يخوضونها في سبيل المشروعية ومساعٍ نحو نيل الدولة، حسبما تجلى ذلك في احتفاء السلطة الفلسطينية بنيل مركز «الدولة المراقب غير العضو» في الأمم المتحدة.[78] وبينما تبدو هذه الدولة الفلسطينية وجيهة بموجب القانون الدولي (بقدر ما يمكن أن تكون عليه دولة تفتقر إلى تواصُل إقليمها وترزح تحت نير الهيمنة والاحتلال الأجنبي من وجاهة)، فهي بعيدة كل البعد حتى عن القرار 242، الذي جرى الاستناد إليه في عملية أوسلو للسلام، التي تتعارض هي نفسها مع القرار 181، الذي يبتعد بدوره كل البعد عن الحق الراسخ لأبناء الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرهم بموجب القانون الدولي على كامل تراب فلسطين. وبات مفهوم إقامة الدولة الفلسطينية وسيادتها على إقليمها يتقلص شيئًا فشيئًا مع بروز كل تصور جديد، ولا سيما بعد انطلاق عملية السلام.

ومما بات يتضح بقدر متزايد أن التزام المجتمع الدولي بالقرار 242 (رغم عدم وفاء هذا القرار بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية) لا معنى له بالنظر إلى أن التغييرات التي أُحدثت على أرض الواقع تقوّض إمكانية الاحتكام إلى الإطار الذي وُضع قبل 28 عامًا بصفته إمكانية عملية وتنسفه من أساسه. إن انقطاع الصلة بين منطلقات عملية السلام والحالة القائمة بحكم الأمر الواقع والفجوة الفاصلة بينهما يتم تجاهلها على الرغم من أنها واضحة كالشمس في رابعة النهار.

وبناءً على ما تقدم، فقد آن الأوان للقيادة الفلسطينية وأسرة المجتمع الدولي التي تؤمن بحقوق الانسان والعدالة على السواء أن ترفضا عملية أوسلو للسلام بالنظر إلى أن أولئك الذين يتأثرون بها ويُعَدّون ملزَمين بها، ما عادوا يؤمنون بصلاحيتها، وغدوا ينظرون إلى استمرارها كما لو كان ذرًا للرماد في العيون. فمواصلة هذه العملية لن يعزز حقوق الإنسان ولا السلام العادل والدائم، وإنما تحمل في طياتها خطر الزج بالحقوق الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني إلى عالم القصص الخيالية. ولذلك، ينبغي الخروج بنهج جديد يقوم في أساسه على الحقوق والعدالة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواجبة للجميع. وتقتضي الضرورة التشديد على أن هذا النهج يُستهلّ بإعادة صياغة الخطاب الدولي بشأن النضال الذي يخوضه الفلسطينيون، والتخلص من الخطاب الحالي الذي يعتنقه المجتمع الدولي وتبنّي فهم وتفسير ينظران إلى الحكم الذي تمارسه "إسرائيل" في فلسطين على أنه يشكل استعمارًا ونظام فصل عنصري. إن مواصلة الدعم الدولي لعملية أوسلو للسلام ما زالت تشكّل وسيلة لتعزيز هذا المشروع الاستعماري وتوطيد أركانه.

---

78 الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/67/19 (4 كانون الأول 2012)، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/RES/67/19 [وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم 23 آب 2020].

المسؤولية الدولية عن إضفاء الصفة الشرعية على ما تمارسه "إسرائيل" من استعمار وفصل عنصري

لقد يسرت مصادقة المجتمع الدولي على عملية أوسلو للسلام وإدامتها، من الناحية الموضوعية، لـ "إسرائيل" ترسيخ ممارساتها القائمة على الاستعمار والفصل العنصري في فلسطين. وما اجترحه المجتمع الدولي حتى يومنا هذا لا يزيد عن إدارة للصراع، على خلاف إيجاد حل له، وهو ما لا غنى عنه لإنهاء الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي.

يَرِد حظر صارم على الاستعمار والفصل العنصري، اللذين تندرج سياسات "إسرائيل" وممارساتها ضمنهما، بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده. ويُعَدّ الحظر المفروض على الاستعمار مبدأ راسخًا من مبادئ القانون العرفي،[79] حيث يُستنبط هذا الحظر من الإعلان بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي وُلد من رحم القرار 1514 (د-15) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤرخ 14 كانون الأول 1960.[80] وبذلك، يُعَدّ الحظر الوارد على الاستعمار ملزِمًا للدول كافة.

كما تلجأ "إسرائيل" أيضاً إلى أدوات الفصل العنصري لغايات المضيّ بمشروعها الاستعماري.[81] وتشكل جريمة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية بموجب أحكام المادة 7(1)(ي) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،[82] وقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي.[83] ويرتب ارتكاب هاتين الجريمين، بوصفهما فعلان من الأفعال غير المشروعة دوليًا، المسؤولية الفردية

---

79 يُعد القانون الدولي العرفي مصدرًا من مصادر القانون الدولي، وهو مستنبط من ممارسة عامة جرى التسليم بها باعتبارها قانونًا، حسب ورودها في التفسيرات الرسمية للعمليات العسكرية، والأدلة العسكرية، والتشريعات الوطنية أو الفقه - ممارسة الدول، ويسلَّم بها بوصفها قانونًا - الاعتقاد بإلزامية هذه الممارسة. والقواعد العرفية التي ينص القانون الدولي عليها ملزِمة للدول. أنظر:
Legal Information Institute, "Customary International Law," available at: https://www.law.cornell.edu/wex/customary_international_law [accessed 23 August 2021].

80 الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، القرار 514 (الدورة 15) ، 14 كانون الأول 1960، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/Res/1514(XV) [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2021].

81 أنظر مركز بديل، «الضم الزاحف في الضفة الغربية: دعامة أساسية من دعائم الاستعمار في فلسطين»، ورقة العمل رقم 17، الفصل (2-2) (بيت لحم: مركز بديل، 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP25-CreepingAnnexation-ar.pdf.

82 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 تموز 1998، المادة 7(1)(ي)، على الموقع الإلكتروني: http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=50acc0eb2.

83 تقرير لجنة القانون الدولي، (A/74/10)، «الفصل الخامس: القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (jus cogens)»، الاستنتاج 23، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/74/10 [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 23 آب 2021].

والجماعية على عاتق الدول بموجب مقترح المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا.[84]

تنشأ المسؤولية التي تقع على عاتق الدول الثالثة عندما تقدّم دولة المساعدة أو العون لدولة أخرى في ارتكاب فعل غير مشروع دوليًا، إذا فعلت تلك الدولة ذلك وهي تعلم بالظروف المحيطة بالفعل غير المشروع دوليًا كما لو كان هذا الفعل غير المشروع دوليًا ارتكبته تلك الدولة.[85] تؤمّن بعض أعمال المجتمع الدولي، سواء كانت هذه الاعمال من قبيل المساعدة الدبلوماسية أو المالية لـ "إسرائيل" أو مجرد التغاضي عن جرائمها، أو فرضها ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لتغيير مناهج التعليم بما يتوافق مع الرواية الصهيونية وأكذوبة السلام،[86] حماية وبيئة مناسبة لمواصلة إنفاذها لمشروعها الاستعماري.

وفضلاً عما تقدم، تثير حالات الإخلال الجسيم الذي يمسّ القواعد الآمرة مسؤولية الدول الثالثة بطريقتين: (1) واجب إيجابي بأن «تتعاون الدول في سبيل وضع حد، بالوسائل المشروعة، لأي إخلال،»، (2) وواجب سلبي «بألا تعترف أي دولة بشرعية وضع ناجم عن إخلال خطير [...]، ولا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع.»[87] وهذا يتضمن الاعتراف بأن الهيكلية القائمة على الاستعمار والفصل العنصري، والتي تعززها وترسخها عملية أوسلو للسلام والدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي الذي لا ينفك يصادق على عملية السلام ويباركها في حرمان أبناء الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الواجبة لهم.

---

84 «ترتكب الدولة فعلا غير مشروع دوليا إذا كان التصرف المتمثل في عمل أو إغفال: (أ) ينسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي؛ (ب) ويشكل خرقًا لالتزام دولي على الدولة.» لجنة القانون الدولي، مقترح المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، (A/56/10)، تشرين الثاني 2001، المادة 2، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/56/10(SUPP).

85 المصدر السابق، المادة 16.

86 أنظر مركز بديل، «نظام التعليم الإسرائيلي القائم على الاستعمار والفصل العنصري: استعباد عقول الفلسطينيين وحقوقهم»، ورقة العمل رقم 26، (بيت لحم: مركز بديل، 2020)، على الموقع الإلكتروني: http://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP26-ColonialEducation-ar.pdf

87 لجنة القانون الدولي، مقترح المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، المادة 41، مصدر سابق.

التوصيـات

بالنظر إلى ما تقدم، يدعو بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الشباب الفلسطيني إلى إبداع أدواته ووسائله للتحرر من إطار أوسلو وما انتجه لإنجاز تفكيك المنظومة الاستعمار والابارتهايد الإسرائيلي. إلى جانب ذلك، يدعو منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي إلى:

- الاعتراف والاعلان على الملأ والإقرار بأن عملية أوسلو للسلام قد أخفقت وأنها ما عادت صالحة.
- وضع وجهات نظر الشباب في الاعتبار في النهج الذي يعتمدانه، ولا سيما المخاوف التي تساورهم إزاء حقوق الإنسان.
- اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في حل الصراع ووضع هذه الشواغل في صميم أي نهج يتبنّيانه.
- الخروج من مربع إدارة الصراع إلى معالجة جذور الصراع في أي نهج يتبنيانه.

ملحق: جداول نتائج الاستمارة

الجدول 1: معلومات عامة: الخلفية الاجتماعية للمشاركين في الاستطلاع		
المتغيرات	العدد	النسبة
الجنس		
ذكر	406	58.4
أنثى	289	41.6
العمر		
18 - 23 سنة	195	28.1
24 - 29 سنة	224	32.2
30 - 35 سنة	276	39.7
متوسط العمر لافراد العينة	27.4 سنة	
مكان الاقامة		
القدس	37	5.3
الضفة الغربية	298	42.9
قطاع غزة	111	16
فلسطين ٤٨	95	13.7
دولة عربية	132	19
دولة أجنبية	22	3.2
فئة التهجير/اللجوء		
لاجئ	398	57.3
مهجّر داخلياً	103	14.8
عدم سبق التعرض للتهجير	194	27.9
المستوى التعليمي		
المرحلة الاساسية	24	3.5
الثانوية العامة	59	8.5
دبلوم	72	10.4
بكالوريوس	395	56.8
ماجستير أو أعلى.	145	20.9
حالة العمل		
اعمل	392	56.4
عاطل/ة عن العمل	155	22.3
طالب/ة	134	19.3
ربة منزل	14	2
قطاع العمل		
في القطاع العام	106	26.4
في القطاع الخاص	194	48.4
في القطاع الاهلي (المجتمع المدني	101	25.2

الجدول 2: (س1) برأيك، عملية أوسلو للسلام؟			
		نجحت	فشلت
الجنس	ذكر	8.9	91.1
	أنثى	5.2	94.8
	المعدل	7.3	92.7
مكان الاقامة	القدس	0.0	100
	الضفة الغربية	6.4	93.6
	قطاع غزة	18.0	82.0
	فلسطين 48	6.3	93.7
	دولة عربية	4.5	95.5
	دولة اجنبية	0.0	100
فئة التهجير/اللجوء	لاجئ	7.0	93.0
	مهجّر داخلياً	6.8	93.2
	عدم سبق التعرض للتهجير	8.2	91.8
المستوى التعليمي	المرحلة الاساسية	12.5	87.5
	مرحلة التعليم الثانوي	10.2	89.8
	دبلوم	11.1	88.9
	بكالوريوس	7.1	92.9
	ماجستير أو أعلى.	4.1	95.9
حالة العمل	اعمل	5.4	94.6
	عاطل/ة عن العمل	12.3	87.7
	طالب/ة	7.50	92.5
	ربة منزل	7.1	92.9
قطاع العمل	في القطاع العام	5.9	94.1
	في الفطاع الخاص	6.2	93.8
	في القطاع الاهلي (المجتمع المدني)	4.7	95.3
	المعدل	9.5	90.5

الجدول 3: (س2(أ)) في حال رأيتها ناجحة، حدد مدى بروز مظاهر نجاح عملية أوسلو للسلام

		الجنس			مكان الاقامة						المستوى التعليمي					قطاع العمل			
		ذكر	أنثى	المعدل	القدس	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين 48	دولة عربية	دولة اجنبية	المرحلة الاساسية	مرحلة التعليم الثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير أو أعلى.	في القطاع العام	في القطاع الخاص	في القطاع الاهلي (المجتمع المدني)	المعدل
قيام السلطة الوطنية الفلسطينية	بارز	73.5	40.0	63.3	0.0	55.6	80.0	60.0	33.3	0.0	66.7	50.0	75.0	57.7	83.3	80.0	58.3	60.0	63.0
	بارز إلى حد ما	26.5	33.3	28.6	0.0	33.3	20.0	20.0	50.0	0.0	0.0	50.0	25.0	34.6	0.0	20.0	25.0	40.0	29.6
	غير بارز	0.0	26.7	8.2	0.0	11.1	0.0	20.0	16.7	0.0	33.3	0.0	0.0	7.7	16.7	0.0	16.7	0.0	7.4
الاعتراف بفلسطين دولة (عضو مراقب في الامم المتحدة)	بارز	76.5	26.7	61.2	0.0	50.0	80.0	60.0	33.3	0.0	66.7	33.3	75.0	65.4	50.0	80.0	58.3	40.0	63.0
	بارز إلى حد ما	14.7	40.0	22.4	0.0	33.3	10.0	20.0	33.3	0.0	0.0	33.3	12.5	23.1	33.3	20.0	16.7	40.0	22.2
	غير بارز	8.8	33.3	16.3	0.0	16.7	10.0	20.0	33.3	0.0	33.3	33.3	12.5	11.5	16.7	0.0	25.0	20.0	14.8
توفر الحماية الامنية للفلسطينيين في الارض المحتلة عام 1967	بارز	8.8	6.7	8.2	0.0	16.7	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	11.5	16.7	20.0	16.7	0.0	3.7
	بارز إلى حد ما	26.5	33.3	28.6	0.0	16.7	30.0	40.0	50.0	0.0	33.3	33.3	12.5	34.6	16.7	20.0	8.3	20.0	40.7
	غير بارز	64.7	60.0	63.3	0.0	66.7	65.0	60.0	50.0	0.0	66.7	66.7	87.5	53.8	66.7	60.0	75.0	80.0	55.6
عملية انتعاش الاقتصاد الفلسطيني	بارز	23.5	6.7	18.4	0.0	22.2	20.0	0.0	16.7	0.0	33.3	16.7	0.0	15.4	50.0	40.0	25.0	0.0	14.8
	بارز إلى حد ما	50.0	26.7	42.9	0.0	38.9	50.0	40.0	33.3	0.0	0.0	50.0	50.0	50.0	16.7	40.0	25.0	60.0	48.1
	غير بارز	26.5	66.7	38.8	0.0	38.9	30.0	60.0	50.0	0.0	66.7	33.3	50.0	34.6	33.3	20.0	50.0	40.0	37.0
تحسن الظروف المعيشية للأفراد	بارز	20.6	20.0	20.4	0.0	27.8	20.0	0.0	16.7	0.0	0.0	16.7	25.0	19.2	33.3	40.0	25.0	0.0	18.5
	بارز إلى حد ما	50.0	26.7	42.9	0.0	33.3	50.0	40.0	50.0	0.0	0.0	50.0	25.0	53.8	33.3	60.0	25.0	60.0	44.4
	غير بارز	29.4	53.3	36.7	0.0	38.9	30.0	60.0	33.3	0.0	100	33.3	50.0	26.9	33.3	0.0	50.0	40.0	37.0
انسحاب قوات الاحتلال من مراكز المدن والقرى	بارز	44.1	13.3	34.7	0.0	33.3	40.0	40.0	16.7	0.0	33.3	0.0	62.5	34.6	33.3	60.0	41.7	40.0	25.9
	بارز إلى حد ما	26.5	13.3	22.4	0.0	22.2	20.0	20.0	33.3	0.0	0.0	50.0	12.5	23.1	16.7	40.0	16.7	0.0	25.9
	غير بارز	29.4	73.3	42.9	0.0	44.4	40.0	40.0	50.0	0.0	66.7	50.0	25.0	42.3	50.0	0.0	41.7	60.0	48.1
تحرر الالاف من الاسرى	بارز	20.6	6.7	16.3	0.0	11.1	25.0	20.0	0.0	0.0	0.0	16.7	37.5	11.5	16.7	20.0	16.7	0.0	18.5
	بارز إلى حد ما	35.3	20.0	30.6	0.0	16.7	40.0	20.0	50.0	0.0	33.3	16.7	12.5	42.3	16.7	80.0	16.7	20.0	29.6
	غير بارز	44.1	73.3	53.1	0.0	72.2	35.0	60.0	50.0	0.0	66.7	66.7	50.0	46.2	66.7	0.0	66.7	80.0	51.9
توفير وضع أفضل لتحقيق الحقوق الوطنية (تقرير المصير والاستقلال والعودة)	بارز	26.5	20.0	24.5	0.0	22.2	25.0	40.0	16.7	0.0	66.7	0.0	12.5	30.8	16.7	40.0	25.0	20.0	22.2
	بارز إلى حد ما	32.4	20.0	28.6	0.0	27.8	30.0	20.0	33.3	0.0	0.0	33.3	62.5	19.2	33.3	0.0	16.7	20.0	40.7
	غير بارز	41.2	60.0	46.9	0.0	50.0	45.0	40.0	50.0	0.0	33.3	66.7	25.0	50.0	50.0	60.0	58.3	60.0	37.0

الجدول 4: (س2(ب)) في حال رأيتها فاشلة، حدد مدى بروز مظاهر فشل عملية أوسلو للسلام														
		مكان الاقامة						المستوى التعليمي						
		القدس	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين 48	دولة عربية	دولة اجنبية	المرحلة الاساسية	مرحلة التعليم الثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير أو أعلى.
تقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	بارز	58.3	56.3	51.6	71.6	59.7	76.2	47.4	60.4	50.0	55.7	74.4
	بارز إلى حد ما	5.6	6.7	16.5	8.0	6.5	0.0	15.8	5.7	12.5	7.8	6.0
	غير بارز	36.1	37.0	31.9	20.5	33.9	23.8	36.8	34.0	37.5	36.6	19.5
تقويض عملية تنمية اقتصاد فلسطيني مستقل	بارز	61.1	55.6	47.3	69.3	57.3	81.0	47.4	50.9	50.0	54.3	75.2
	بارز إلى حد ما	11.1	13.0	20.9	9.1	9.7	4.8	0.0	20.8	12.5	13.0	9.8
	غير بارز	27.8	31.5	31.9	21.6	33.1	14.3	52.6	28.3	37.5	32.7	15.0
عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن ضمان أمن وسلامة الشعب الفلسطين	بارز	77.8	75.6	64.8	83.0	78.2	90.5	57.9	73.6	65.6	77.0	82.7
	بارز إلى حد ما	8.3	15.6	15.4	11.4	8.1	9.5	10.5	15.1	17.2	12.2	12.0
	غير بارز	13.9	8.9	19.8	5.7	13.7	0.0	31.6	11.3	17.2	10.8	5.3
المصادرة المستمرة للأراضي وهدم الممتلكات ونزع الملكية	بارز	94.4	93.7	87.9	94.3	91.9	100	78.9	92.5	85.9	94.2	94.7
	بارز إلى حد ما	5.6	4.4	7.7	4.5	4.8	0.0	21.1	7.5	6.2	4.2	3.0
	غير بارز	0.0	1.9	4.4	1.1	3.2	0.0	0.0	0.0	7.8	1.7	2.3
زيادة التمييز المنهجي الممأسس	بارز	75.0	77.0	72.5	90.9	83.9	95.2	68.4	83.0	75.0	79.2	85.7
	بارز إلى حد ما	19.4	19.3	22.0	6.8	11.3	4.8	26.3	9.4	14.1	18.3	11.3
	غير بارز	5.6	3.7	5.5	2.3	4.8	0.0	5.3	7.5	10.9	2.5	3.0
توسيع المستعمرات القائمة وبناء أخرى جديدة وزرع المزيد من المستعمرين	بارز	97.2	94.1	93.4	94.3	91.9	100	89.5	92.5	87.5	95.8	93.2
	بارز إلى حد ما	2.8	4.8	4.4	2.3	4.8	0.0	5.3	5.7	9.4	3.0	3.8
	غير بارز	0.0	1.1	2.2	3.4	3.2	0.0	5.3	1.9	3.1	1.1	3.0
استمرار إهمال حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وتجاهلها	بارز	91.7	92.6	84.6	94.3	95.2	100	89.5	88.7	89.1	93.4	93.2
	بارز إلى حد ما	5.6	5.6	11.0	3.4	2.4	0.0	10.5	9.4	4.7	5.3	3.0
	غير بارز	2.8	1.9	4.4	2.3	2.4	0.0	0.0	1.9	6.2	1.4	3.8
ضعف آفاق تحقق السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني	بارز	72.2	79.3	75.8	69.3	85.5	85.7	63.2	77.4	75.0	79.8	78.9
	بارز إلى حد ما	19.4	14.4	16.5	26.1	10.5	0.0	15.8	18.9	17.2	15.0	14.3
	غير بارز	8.3	6.3	7.7	4.5	4.0	14.3	21.1	3.8	7.8	5.3	6.8

الجدول 5: (س3) حسب اعتقادك كيف تطورت الظواهر التالية خلال الاعوام الثلاث الماضية؟						
		المستوى التعليمي				
		المرحلة الاساسية	مرحلة التعليم الثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير أو أعلى
تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة	زيادة	79.2	89.8	90.3	95.2	95.9
	بقاء الحال على ما هو عليه	12.5	5.1	1.4	2.0	0.0
	تناقص/ تراجع	0.0	5.1	4.2	1.8	2.8
	لا اعرف	8.3	0.0	4.2	1.0	1.4
الدعم الدبلوماسي الدولي لإسرائيل	زيادة	66.7	83.1	73.6	75.4	71.7
	بقاء الحال على ما هو عليه	8.3	10.2	11.1	14.9	17.2
	تناقص/ تراجع	12.5	1.7	6.9	7.3	6.2
	لا اعرف	12.5	5.1	8.3	2.3	4.8
المشاركة في أعمال المقاومة الفلسطينية	زيادة	16.7	20.3	18.1	14.2	11.7
	بقاء الحال على ما هو عليه	33.3	23.7	27.8	21.5	15.2
	تناقص/ تراجع	45.8	44.1	47.2	58.7	69.7
	لا اعرف	4.2	11.9	6.9	5.6	3.4
إفلات إسرائيل (كقوة احتلال) من العقاب	زيادة	66.7	64.4	58.3	71.9	69.0
	بقاء الحال على ما هو عليه	16.7	20.3	22.2	21.3	25.5
	تناقص/ تراجع	4.2	6.8	8.3	4.1	4.1
	لا اعرف	12.5	8.5	11.1	2.8	1.4
استقرار إسرائيل وتطورها	زيادة	62.5	76.3	72.2	80.8	82.1
	بقاء الحال على ما هو عليه	16.7	13.6	13.9	11.1	13.1
	تناقص/ تراجع	16.7	8.5	9.7	7.1	3.4
	لا اعرف	4.2	1.7	4.2	1.0	1.4
استقرار اوضاع الفلسطينيين وتطورهم	زيادة	25.0	10.2	4.2	6.3	5.5
	بقاء الحال على ما هو عليه	20.8	8.5	19.4	17.0	11.7
	تناقص/ تراجع	50.0	81.4	72.2	76.2	81.4
	لا اعرف	4.2	0.0	4.2	0.5	1.4
حضور الرواية الصهيونية الإسرائيلية على المستوى الدولي	زيادة	58.3	49.2	54.2	60.5	57.9
	بقاء الحال على ما هو عليه	8.3	18.6	29.2	22.8	27.6
	تناقص/ تراجع	12.5	15.3	6.9	12.4	7.6
	لا اعرف	20.8	16.9	9.7	4.3	6.9
تأثير حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني على مواقف الدول	زيادة	16.7	11.9	11.1	15.7	14.5
	بقاء الحال على ما هو عليه	12.5	32.2	37.5	39.7	37.9
	تناقص/ تراجع	50.0	40.7	38.9	35.7	38.6
	لا اعرف	20.8	15.3	12.5	8.9	9.0
الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (تقرير المصير وحق العودة)	زيادة	12.5	11.9	6.9	8.6	7.6
	بقاء الحال على ما هو عليه	29.2	18.6	27.8	31.6	31.0
	تناقص/ تراجع	45.8	59.3	58.3	55.7	57.2
	لا اعرف	12.5	10.2	6.9	4.1	4.1
وحدة الشعب الفلسطيني	زيادة	25.0	8.5	11.1	8.4	8.3
	بقاء الحال على ما هو عليه	25.0	30.5	29.2	23.0	22.8
	تناقص/ تراجع	45.8	57.6	55.6	66.6	65.5
	لا اعرف	4.2	3.4	4.2	2.0	3.4
حضور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية	زيادة	25.0	11.9	16.7	8.6	10.3
	بقاء الحال على ما هو عليه	16.7	16.9	31.9	31.1	19.3
	تناقص/ تراجع	50.0	57.6	48.6	57.7	66.2
	لا اعرف	8.3	13.6	2.8	2.5	4.1
فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة	زيادة	16.7	3.4	4.2	5.8	4.1
	بقاء الحال على ما هو عليه	20.8	15.3	23.6	15.4	7.6
	تناقص/ تراجع	45.8	72.9	63.9	73.2	83.4
	لا اعرف	16.7	8.5	8.3	5.6	4.8

الجدول 6: (س4) كيف تقيّم دور كل من الأطراف التالية في هذه المجالات المحددة من عملية السلام؟					
الطرف	الأمم المتحدة	الرباعية (الأمم المتحدة، أمريكا، الإتحاد الأوروبي، روسيا)	الاتحاد الأوروبي	جامعة الدول العربية	الولايات المتحدة الأمريكية
مدى فعالية الأطراف في احترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة					
فعّال جدا	2.6	1.4	2.3	2.3	0.9
فعّال	12.5	6.5	21.2	16.1	3.9
غير فعال	50.5	48.3	50.5	33.8	29.4
غير فعال بالمطلق	32.7	39.9	21.7	44.5	63.7
لا اعرف	1.7	3.9	4.3	3.3	2.2
مدى حرص الأطراف على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية (فلسطين وإسرائيل)					
فعّال جدا	1.2	0.9	1.3	2.7	1.7
فعّال	7.6	6.9	15.8	11.2	5.5
غير فعال	43	47.5	51.2	34.5	28.5
غير فعال بالمطلق	42.3	39	25.3	47.1	60.3
لا اعرف	5.9	5.8	6.3	4.5	4
مدى فعالية الأطراف في إنفاذ إجراءات المساءلة ومحاسبة الأطراف المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني؟					
فعّال جدا	0.9	1.2	0.9	1.2	0.9
فعّال	4.6	2.4	10.1	6.9	1.7
غير فعال	35.4	37.7	46	32.5	23.6
غير فعال بالمطلق	55.1	54	37.1	54.8	70.6
لا اعرف	4	4.7	5.9	4.6	3.2

الجدول 7: (س5) أي من الخيارات التالية في رأيك هو الإطار السياسي العام الأنسب لحل الصراع؟											
	فئة التهجير/اللجوء			المستوى التعليمي					قطاع العمل		
	لاجئ	مهجّر داخلياً	عدم سبق التعرض للتهجير	المرحلة الاساسية	مرحلة التعليم الثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير أو أعلى.	في القطاع العام	في القطاع الخاص	في القطاع الاهلي (المجتمع المدني)
حل الدولة الواحدة	43.7	46.6	57.2	45.8	35.6	40.3	48.6	55.2	42.5	51.5	60.4
حل الدولتين	26.4	29.1	23.2	33.3	32.2	30.6	26.1	19.3	31.1	24.7	10.9
أخرى/حدد	29.9	24.3	19.6	20.8	32.2	29.2	25.3	25.5	26.4	23.7	28.7

الجدول 8: (س6) ما هي درجة اهمية تمتع الدولة التي ترغب/ين في العيش فيها بالمواصفات التالية؟												
		الجنس			قطاع العمل			المستوى التعليمي				
		ذكر	أنثى	المعدل	في القطاع العام	في القطاع الخاص	في القطاع الأهلي / المدني	المرحلة الاساسية	تعليم ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير أو أعلى
ديمقراطية: تستلزم تعدد الأحزاب السياسية، والانتخابات الدورية، والتداول السلمي للسلطة.	مهم للغاية	71.2	63.7	68.1	79.2	69.6	65.3	54.2	54.2	61.1	69.9	74.5
	مهم	20.7	26.0	22.9	13.2	24.2	27.7	20.8	30.5	25.0	21.8	22.1
	غير مهم	4.2	6.9	5.3	2.8	3.6	5.0	20.8	8.5	6.9	4.6	2.8
	غير مهم اطلاقا	3.9	3.5	3.7	4.7	2.6	2.0	4.2	6.8	6.9	3.8	0.7
علمانية: تستلزم فصل الدين عن السياسة دون تحيّز أو تمييز ضد أي دين/عقيدة.	مهم للغاية	41.4	49.8	44.9	45.3	45.9	59.4	33.3	40.7	45.8	40.0	61.4
	مهم	22.7	24.9	23.6	22.6	23.7	26.7	25.0	33.9	23.6	23.0	20.7
	غير مهم	15.0	14.5	14.8	12.3	16.5	7.9	16.7	6.8	18.1	17.2	9.7
	غير مهم اطلاقا	20.9	10.7	16.7	19.8	13.9	5.9	25.0	18.6	12.5	19.7	8.3
مدنية: تقوم على المواطنة في المقام الأول وعلى احترام وضمان التمتع بحقوق الإنسان دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو غيره.	مهم للغاية	64.8	74.0	68.6	67.9	67.5	72.3	41.7	79.7	65.3	66.3	76.6
	مهم	24.6	20.8	23.0	20.8	23.2	23.8	37.5	11.9	23.6	25.8	17.2
	غير مهم	6.9	2.8	5.2	6.6	6.2	3.0	16.7	3.4	6.9	4.8	4.1
	غير مهم اطلاقا	3.7	2.4	3.2	4.7	3.1	1.0	4.2	5.1	4.2	3.0	2.1
دينية: تشكل القوانين الدينية أساس الحكم والتشريعات.	مهم للغاية	27.6	18.7	23.9	24.5	19.1	7.9	25.0	30.5	26.4	26.8	11.7
	مهم	28.8	28.4	28.6	30.2	28.4	25.7	50.0	30.5	36.1	28.9	20.0
	غير مهم	23.2	24.9	23.9	19.8	27.3	28.7	4.2	25.4	23.6	24.6	24.8
	غير مهم اطلاقا	20.4	28.0	23.6	25.5	25.3	37.6	20.8	13.6	13.9	19.7	43.4
اشتراكية: تطبيق نظام يقوم على الملكية العامة للدولة لأدوات ووسائل الإنتاج (الارض، المصانع.. الخ) وسلطة توزيع الثروات.	مهم للغاية	23.6	15.2	20.1	22.6	19.1	24.8	20.8	25.4	19.4	18.2	23.4
	مهم	31.0	34.6	32.5	26.4	26.3	37.6	33.3	35.6	30.6	34.2	27.6
	غير مهم	27.3	35.3	30.6	32.1	35.6	25.7	33.3	27.1	31.9	30.4	31.7
	غير مهم اطلاقا	18.0	14.9	16.7	18.9	19.1	11.9	12.5	11.9	18.1	17.2	17.2
رأسمالية ليبرالية: تطبيق نظام السوق الحر في الشؤون الاقتصادية.	مهم للغاية	10.6	8.0	9.5	8.5	10.8	6.9	16.7	16.9	8.3	9.4	6.2
	مهم	28.6	36.7	31.9	28.3	33.0	15.8	45.8	32.2	36.1	33.9	22.1
	غير مهم	34.5	37.0	35.5	41.5	34.5	44.6	29.2	25.4	38.9	34.4	42.1
	غير مهم اطلاقا	26.4	18.3	23.0	21.7	21.6	32.7	8.3	25.4	16.7	22.3	29.7
دولة رفاه اجتماعي: تضمن الدولة الحد الأدنى من الحقوق فيما يتعلق بمستويات المعيشة والسكن والصحة والتعليم والعمل	مهم للغاية	61.8	68.9	64.7	59.4	64.4	74.3	54.2	61.0	62.5	64.1	71.0
	مهم	28.3	25.3	27.1	25.5	27.8	18.8	25.0	35.6	26.4	27.6	22.8
	غير مهم	5.7	2.8	4.5	8.5	5.7	4.0	8.3	1.7	4.2	5.1	3.4
	غير مهم اطلاقا	4.2	3.1	3.7	6.6	2.1	3.0	12.5	1.7	6.9	3.3	2.8

"تظهر النتائج [في هذه الورقة] إدراك الفئة المستطلعة ليس فقط لتراجع القضية الفلسطينية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي بل وإدراكها لما تجنيه "إسرائيل" من مكاسب استراتيجية في مختلف المجالات جراء أوسلو. بكلمات أخرى، إن عينة البحث لا ترى أن أوسلو قد فشلت في تحقيق أهدافها وحسب، بل أنها خدمت المشروع الصهيو-اسرائيلي في فلسطين أيضاً."

ISBN 978-9950-339-57-6

9 789950 339576